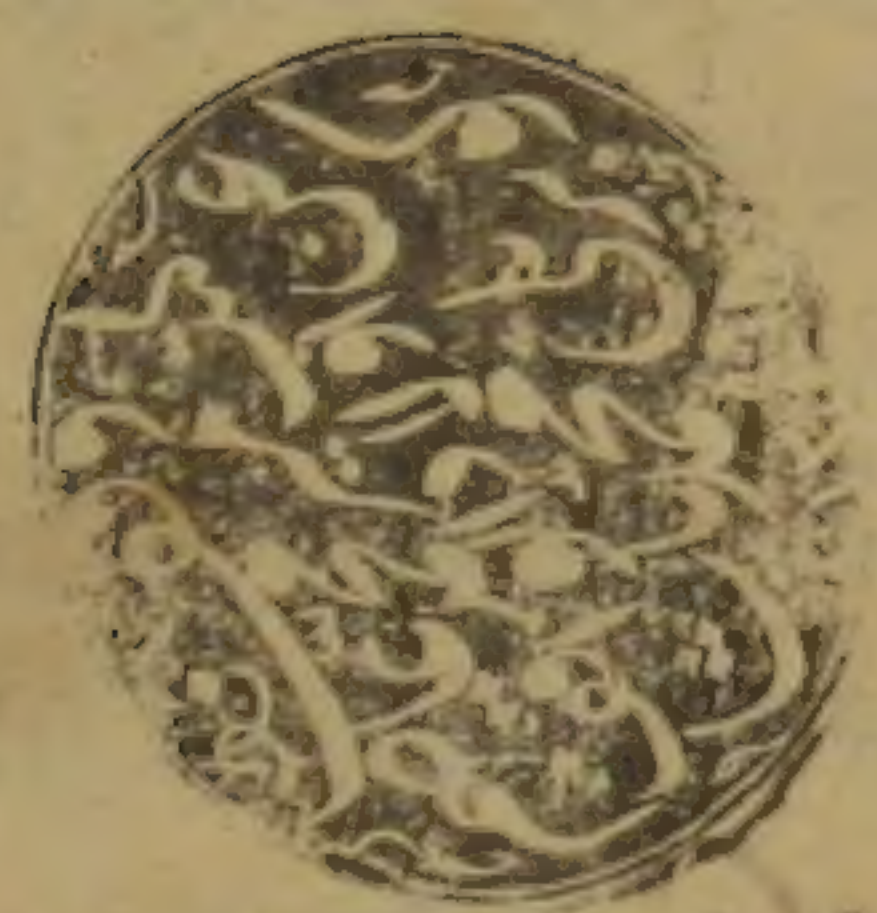




هذه النظم موضع حجة القضاة



٢٦

الحافظ الحارث
هو الذي احاطت
عليه بمائة الف احاديث
وما تفرقه من ثمان احاديث
تسمى حجة وهو الذي احاطت
بثلاثمائة الف احاديث واثني عشر
وهو الذي احاطت عليه جميع الاحاديث المروية
وكانت له في الحديث والرواية
دون ذلك ايضا مرتبان احاديث
لحديث من اهله وتعلم لفظه
نقل الفاظ الحديث باسناد صحيح

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ الامام العالم الحافظ وحيد دهره وآوانه
وفريد عصره وزمانه شهاب الملة والدين ابو الفضل
احمد بن علي العسقلاني الشهير بابن الجرائد اياه الله الجنة
بفضله وكرمه الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا حيا
قيوما سمعا بصيرا واشهد ان لا اله الا الله وحده لا
شريك له واكبره تكبيرا وصلى الله على سيدنا محمد وآله
ارسله الى الناس كافة بشيرا ونذيرا وعلى آل محمد وصحبه
وسلم تسليما كثيرا اقباعد فان تصانيف اصطلاح
اهل الحديث قد كثرت الامة في القديم والحديث فمن اول من
صنف في ذلك القاضي ابو محمد الرازي مؤلف كتابه الحديث القائل
لكنه لم يستوعب والحاكم ابو عبد الله الشيبوري لكنه لم
يهدب ولم يرتب وتلاه ابو نعيم الاصفهاني فعلم على كتابه سترجا
وابقى اشياء المتعقب فوجد بعدهم الخطيب ابو بكر البغدادي
صنف في فوائيد الرواية كتابا باسماء الكفاية وفاديا كتابا
سماه الجامع لاداب الشيخ والسامع وقل من فنون
الحديث الا وقد صنف فيه كتابا مفردا فكان كما قال الحافظ
ابو بكر ابن نقطة كل من انصف علم ان الحديثين بعد الحق عيالا
على كتبه ثريا بعض من تاخر عن الخطيب فاخذ من هذا العلم نصيب

فقد كان تصانيف جمع تصنيف وانصاف
مستوفى من الصنف وهو النوع يقال
صنف الكتاب صفا صفا وهو في اصطلاح
توافيق على استعمال الفاظ مخصوص
يتداولونها بينهم

في اثنى الذي لا يطبق الحديث جرد
نسخة نصيب الحديث ورتب جردا
مالا ينبغي للحديث جردا
قوله واخصرت ليس فيها اوردت
على الصان الاختصار ليس فيها اوردت
الفهم افاض الاختصار ليس فيها اوردت
سريعا فانها ان اخصرت فيها لم يزل
وجئت بسبيل فهم ليس فيها اوردت
المبسطة فانه اذا فصل الى الاخر قد
يفعل عن الاول

جمع القاضي عياض كتابا لطيفا سماه الاملاء وابو خضر المياخي
جزا اسماء ما لا يسع الحديث جهله وامثال ذلك من تصانيف
التي اشتهرت وبسطت لتوفر علمها واخصرت ليسر فهمها
الى ان جاء الحافظ الفقيه تقي الدين ابو عمر وعثمان بن صلاح
عبد الرحمن الشهير زوري زريار مشوقا وادب تدريس الحديث
بالله سنة الاشرفية كتابه المشهور فهدب فوته واملاه
شيئا بعد شيء فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب
واعني تصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها و
اليها من غيرها تحت فوائدها فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره
فلهذا اعكف الناس عليه وساروا بسيره فلا يحصى كونه له و
مختصر ومستدرك عليه ومقتصر ومعارض له ومنصور
فسا لى بعض الاخوان ان الحق لهم المهتم من ذلك فلهذا
في اوراق لطيفة سيمتها نخبة الفكر في اصطلاح اهل الاثر
على ترتيب ابتكرته وسجل انتجته مع ما ضمت اليه من
شوارد الفرائد وزوائد الفوائد فكتب الى ثانيا ان اضع
عليها شرحا يحل رموزها ويفتح كنوزها ويوضح ما خفي على
المبتدئ من ذلك فاجبته الى سؤاله وجاء الاندراج في تلك
المسالك فبالت في شرحها في الايضاح في التوجيه ونهت
على خبايا زواياها لآلات البيت ادرى بما فيه وظهر في ان اراد

فقد فلا يحصى كونه ناظما ومختصا بالنظام
الحافظ زين العارفين ومن مختص بالشيخ كوزلا جلي سمع
علاء الدين التبريزي فاسم الخفي

على صورة البسيط اليقود مجعاً ضمن توضيحاً اوفق فسلكت هذه
الطريق القليلة السالك فاقول طالباً من التوفيق فيما هالت
الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث وقيل الحديث ما جاء
عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره ومن ثم قيل
ليشتغل بالتواريخ وما شاكلها الاخبار ولين يستغل
بالسنة النبوية المحدث وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق
فكل حديث خبر من غير عكس وعبرهما بالخبر ليكون اشمل
فهو باعتبار وصوله اليه ائتماناً ان يكون له طريقاً واسانيد كثيرة
لان طرقاً جمع طريق وقيل في الكثرة يجمع على فعل بضمين وفي القلة
على افعلة والمراد بالطرق الاسانيد والاسانيد حكاية طريق المتن
ولتلك الكثرة احد شروط التواتر اذا وردت بلا حصر عدد معين
بل تكون الفادة ودا حالك طولهم على الكذب وكذا وقوعه منهم
اتفاقاً عن غير قصد فلامعنى لتعيين العدد على الصحيح ومنهم
من عينه في الاربعة وقيل في الخمسة وفي السبعة وقيل في العشرة
وقيل في الاثنى عشر وقيل في الاربعين وقيل في السبعين وقيل
غير ذلك وتمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فافاد
العلم وليس بالازم ان يطرد في غيره كاحتمال الاختصاص فاذا
ورد الخبر كذلك وانضاف اليه ان يستوي لام فيه في الكثرة المذكورة
من ابتدائه الى انتهائه والمراد بالاستواء ان لا تنقص الكثرة

والمراد من الاسانيد الاسانيد والاسانيد حكاية طريق المتن
الرجال الحديث سمع
قلت قول بالاسانيد الاسانيد حكاية طريق المتن
واما طريق المتن ان الطريق حكاية طريق المتن
ان يكون الاضافه بياناً في قوله حكاية طريق المتن
لان المتن في الخطوط خلاف هذا الطريق اسماء الزيادة
فلا يصح ان يكون احدها عين الاخر
واسم حكاية

رووا ذلك اذ قال
المصنف في هذا الفن
على الكذب وان لم يعلو عدد من السبعة
عدول في الظاهر واذا قلنا في العدد فقلت الكلام
تقدم معام الدورات بل قد تطلب
عشرة دوات في العلم لا في العدد فقلت الكلام
الاول هو العلم لا في العدد فقلت الكلام
في باب التواتر والقام مسجعاً عن هذا
كله فاسم حكاية
فوق وما تخلف عن افادة العلم كانت
مشهوراً فقط والاصدق المشهور
بلا حصر عدد المتواتر وهذا ما روي مع عدد بها
على جميع المتواتر فاسم حكاية
هذا ان المتواتر مشهوراً فاسم حكاية
فوق الاثنى عشر من غير فصل وهو تخلف افادة
قد وكل سنو متواتر مشهوراً فاسم حكاية
اخذ الجنس من غير فصل وهو تخلف افادة
العلم وحظاهد علم فاسم حكاية
الاصول مع فقد بعض الشرط هذه زيادة
فوق لكن مع تعلق الشرط من راي في هذا
فانها شارح قولها عالم بجمع شروط
الفن اذ يعني عنها فاسم حكاية
التواتر

المذكورة في بعض المواضع لان لا تريد ان الزيادة هي ما مطلوبة
من باب الاوط وان يكون مستند انتهاء الامر المسموع لا
ما ثبت بقضية العقل الضرف فاذا جمع هذه الشروط
الاربعة وهي عدد كثير احالت العادة فتواطهم وتوافقهم
الكذب روي ذلك عن مثلهم من الابتداء الى الانتهاء
وكان مستند انتهاءهم لخير والسمع وانضاف ذلك ان
تعب خبرهم افادة العلم السامعة فذا هو للتواتر وما
تخلف افادة العلم عنه كان مشهوراً فقط فكل متواتر مشهور
من غير عكس وقد يقال ان الشروط الاربعة اذا حصلت
استلزمت حصول العلم وهو كذلك في الغالب لكن قد
تخلف عن البعض مانع وقد وضع بهذا التقرير تعريف المتواتر
وخلافه قد يرد بلا حصر ايضا لكن مع فقد بعض الشرط
او مع حصر بما فوق الاثنى عشر او ثلثة فصاعداً لم يجمع
شروط المتواتر او بهما اي باثنى عشر فقط او بواحد والمراد
بقولنا باثنى عشر ان لا يرد باقل منهما فان وردنا اكثر في بعض
المواضع من السند الواحد لا قل في هذا العلم يقضي على الاكثر
قالوا المتواتر وهو المفيد للعلم اليقيني الضروري فانج
النظرى على ما ياتي تقرير بشرطه التي تقدمت واليقين هو
الاعتقاد الجازم المطابق وهذا هو المعتمد ان الخبر المتواتر

المذكورة في بعض المواضع لان لا تريد ان الزيادة هي ما مطلوبة
من باب الاوط وان يكون مستند انتهاء الامر المسموع لا
ما ثبت بقضية العقل الضرف فاذا جمع هذه الشروط
الاربعة وهي عدد كثير احالت العادة فتواطهم وتوافقهم
الكذب روي ذلك عن مثلهم من الابتداء الى الانتهاء
وكان مستند انتهاءهم لخير والسمع وانضاف ذلك ان
تعب خبرهم افادة العلم السامعة فذا هو للتواتر وما
تخلف افادة العلم عنه كان مشهوراً فقط فكل متواتر مشهور
من غير عكس وقد يقال ان الشروط الاربعة اذا حصلت
استلزمت حصول العلم وهو كذلك في الغالب لكن قد
تخلف عن البعض مانع وقد وضع بهذا التقرير تعريف المتواتر
وخلافه قد يرد بلا حصر ايضا لكن مع فقد بعض الشرط
او مع حصر بما فوق الاثنى عشر او ثلثة فصاعداً لم يجمع
شروط المتواتر او بهما اي باثنى عشر فقط او بواحد والمراد
بقولنا باثنى عشر ان لا يرد باقل منهما فان وردنا اكثر في بعض
المواضع من السند الواحد لا قل في هذا العلم يقضي على الاكثر
قالوا المتواتر وهو المفيد للعلم اليقيني الضروري فانج
النظرى على ما ياتي تقرير بشرطه التي تقدمت واليقين هو
الاعتقاد الجازم المطابق وهذا هو المعتمد ان الخبر المتواتر

يفيد العلم الضروري وهو الذي يضطر الانسان اليه بحيث
لا يمكنه دفعه وقيل لا يفيد العلم الا نظريا وليس بشئ لان
العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له اهلية النظر كالعاقي اذ النظر
ترتيب امور معلومة او مظنونة يتوصل بها الى معلوم او
مظنون وليس في العاقي اهلية ذلك فلو كان نظريا لما حصل
لهم لاح بهذا التقرير الفرق بين العلم الضروري والعلم
النظري اذ الضروري يفيد العلم بالاستدلال والنظري
يفيده لكن مع الاستدلال على الافادة وان الضروري يحصل
لكل سامع والنظري لا يحصل الا لمن فيه اهلية النظر وانما
ابهمت شروط التواتر في الاصل لانه على هذه الكيفية ليس
من مباحث علم الاسناد اذ علم الاسناد يبحث فيه عن صحة
الحديث او ضعفه ليعمل به او يتركه من حيث صفات الرجال
وصنع الاداء والتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به
عن غير بحث فائدة ذكر ابن الصلاح ان مثال التواتر على
التفسير المقدم يعرف وجوده الا ان يدعي ذلك في حديث
روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فيهم الغشوة المبشرة سمع
من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار وما ادعاه
من الغرة هم وكذا ما ادعاه غيره من عدم لان ذلك نشأ
من قلة اطلاع على كثرة الطرق واحوال الرجال وصفاتهم المتغيرة
لانعاد العادة ان ينواطوا على كذبها ويحصل منهم اتفاقا

فقد اذ الضروري يفيد العلم بالاستدلال
قلت الضروري في هذا صفة العلم
فيمر مع التواتر اذ الضروري العلم
العلم بالاستدلال ولا يخفى ما فيه
قوله يعرف وجوده وما ادعاه الاقوال ان
يتواطوا على الكذب قلت تقدم ان الزور
ليس من مباحث علم الاسناد اذ علم الاسناد
عن رجاله من مباحث علم الرجال وادعاه
ذكرهم من مباحث علم الرجال وادعاه
لم يوجب ما ذكره في احوال الرجال وصفاتهم
قلت هذا ما ذكره والله اعلم فاسم
لغيات الخبرين في باب التواتر وعطف
هذا فاسم

فقد روي
احسن ما يقرب به
لقائل ان يقول البحث في
وجود التواتر لا في طريق إمكان
وجوده والله اعلم فاسم الحق

ومن احسن ما يقرب به كون التواتر موجودا او كونه في
الاحاديث ان الكتب المشهورة المتداولة بايدي اهل العلم
شرفا وغربا المقطوع عندهم بجهة نسبتها الى مصنفها اذا
اجتمعت على اخراج حديث وتعددت طرقه تعدد التحيل
العادة نواطهم على الكذب بالآخر الشر وطافاد العلم اليقيني
بجهة نسبتها الى قائله ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير
والثاني وهو ان اقسام الاحاد ماله طرق محصورة باكثر
من اثنين وهو المشهور عند المحققين سمي بذلك لوصوحي
وهو المستفيض على ارجاء جماعة من ائمة الفقهاء سمي بذلك
لانتشاره من فاضل ويفض فيضا ومنهم من غير يبين المستفيض
والمشهور بان المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء
والمشهور اعلم من ذلك ومنهم من غير على كيفية اخرى و
ليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور يطلق هو ما حور
هنا وعلى ما اشتهر على الاستسنة فيشتمل على ما له اسناد
واحد فصاد ابل ما لا يوجد له اسناد اصلا والثالث الفرز
وهو ان لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين وسمي بذلك
اما لقلة وجوده واما لكونه عزاء قوي بمجيبه من طريق
اخرى وليس بشرط الصحيح خلافا لمن رعبه وهو ابو علي
الجباذ من المعتزلة واليه يؤول كلام الحاكم ابي عبد الله في

آخره
والجباذ
قرينة من
البصرة

فقد روي
احسن ما يقرب به
لقائل ان يقول البحث في
وجود التواتر لا في طريق إمكان
وجوده والله اعلم فاسم الحق

قوله المقطوع عندهم
لا يقتضي على ما لا يخفى

علوم الحديث حيث قال الصحيح ان يرويه الصحابي الزائل عنه
سم الجاهل بان يكون له راويان ثم يتداوله اهل الحديث
الى وقتنا كشهادة على الشهادة وصريح القاضي بوبكر بن
في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري واجاب عما اورد
عليه من ذلك بجواب فيه نظرا لانه قال فان قيل حديث الاعمال
بالتيات فرد لم يروه غير غيره ولا عنه الا علقمة قد خطب به عمر على
المنبر بحضرة الصحابة فلولا انهم يعرفونه لانكروه كذا قال
وتعقب بانه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه
من غيره وبان هذا الواسع في عمر منع في فرد علقمة عنه ثم تفرد
محمد بن ابراهيم به عن علقمة ثم تفرد يحيى بن سعيد عن محمد بن علي
ما هو في الصحيح المعروف عند الحديثين وقد وردت لهم
متابعات لا يقبل بها وكذا لا يتم جوابه في غير حديث
عمر رضي الله عنه قال بن رشيد ولقد كان يكفي القاضي بطلان
ما ادعى انه شرط البخاري اول حديث مذكور فيه وادعى ابن
حيان في فرد عواه فقال ان رواية اثنين عن اثنين الى ان
ينتهي لا توجد اصلا قلت ان اراد ان رواية اثنين فقط
عن اثنين فقط لا توجد اصلا فيمكن ان يسلم واما صورة
العزيز التي حردناها فموجودة بان لا يرويه اقل من اثنين مثاله ما
رواه الشيخان من حديث انس والبخاري من حديث ابي هريرة

قد لم يروه الا قول لا تذكره قلت حاصل
السؤال انهم لم يروه عن الراوي واحد
حاصل الجواب انه قد رواه عن غيره
فلا يخسر هذا الجواب السؤال بوجه
اعلم
قوله وتعقب اه ظاهر التعقب انه على
اشراط التعدد في الصحابة ومن بعده
وظاهر كلام الحكم وابن العريضة انه لا
يشترط كلام الحكم في الصحابة وانما يشترط
من بعده قوله على ما هو المعروف الى
قوله لا يقبل بها قلت افاد المصنف
الله تعالى في فرد هذا الاشارة الى ان
المتابعات التي وردت لهذا الحديث
عن غيره عن غيره قد اشد الحديث
قاسم الحنفى

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن احدكم
حتى يكون احب اليه من والده وولده للحديث ورواه
عن انس قتادة وعبد العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة
شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز بن جميل بن علقمة
وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة والرابع الغريب وهو
ما يتفرد به رواية شخص واحد في موضع وقع التفرد
به من السند على ما يستقسم اليه الغريب المطلق و
الغريب النسبي وكلها اي الاقسام الاربعة المذكورة
سوى الاول وهو المتواتر احاد ويقال لكل واحد منها
خبر واحد وخبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص واحد
وفي الاصطلاح ما لم يجتمع فيه شروط التواتر ومنها
اي من الاحاد المقبول وهو ما يجب به العمل عند الجمهور
وفيها المردود وهو الذي لا يخرج صدق الخبر به لتوقف
الاستدلال بها اي بالاحاد على البحث عن احوال روايتها
الاولى دون وهو المتواتر فكله مقبول لا فادته القطع بصدق
مخبره بخلاف غيره من اخبار الاحاد لكن انما وجب العمل
بالمقبول منها لانها اما اذ يوجد فيها اصل صفة القول و
هو ثبوت صدق الناقل واصل صفة الرد وهو ثبوت
كذب الناقل او لا فالاول يغلب على الظن صدق الخبر

قوله وكلمه باسم الله
بجمل ان الخبر ينقسم الى متواتر واحاد وان
الاحاد المتواتر والغريب والغريب وان
الاشين وان الغريب هو الذي لا يرويه اقل من
واحد في موضع وقع التفرد به وقد تقدم
ان خلاف القائل بالاحاديث الاسمي قاسم الحنفى
عن الاقسام غير المتواتر بالاحاديث الاسمي قاسم الحنفى
قوله انما وجب العمل بالمقبول منها لانها اه فقلت ظاهر هذا السؤال ان
قوله انما اه دليل وجوب العمل بالمقبول وليس كذلك وانما هو دليل
انقسامها الى المقبول والمردود وتوكلان في من الامر شي لقلت بعد
قوله الاول فان وجد فيه ما يغلب ظن صدقهم فالاول والثاني
تخرج والله اعلم بالصواب قاسم الحنفى

لشبه صدقنا قوله فيؤخذ به والثاني يغلب على الظن كذب
 المخبر لشبه كذب ناقله فيطرح والثالث ان وجدت قرينة
 تلحقه باحد القسمين التحق والآفتوقف فيه واذا توقف
 عن العمل به صار كالمردود ولا لشبه صفة الرد بل لكونه لم
 يوجد فيه صفة توجب القبول والله اعلم قد يقع فيها في
 اخبار الاحاد المتقدمة الى مشهور وروى عن غير ما يفيد
 العلم النظري بالقرائن على المختار خلافا لما في ذلك والخلاف في
 التحقيق لفظي لان من جوز اطلاق العلم قيده بكونه نظريا و
 هو الحاصل عن الاستدلال ومزا في الاطلاق خسر لفظ العلم
 بالتواتر وما عداه عنده ظني لكنه لا ينفي ما اختلف بالتواتر
 ارجح مما خلا عنها والخبر الخف بالقرائن انواع منها ما اخرج
 الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر فانه اختلف به
 قرائن منها جلالتها وهذا شأن وقد تمهما في تمييز الصحيح
 على غيرها ونلقى العلماء لكاتبهما بالقبول وهذا التلقي
 وحده اقوى في افادة العلم من مجردة كثيرة الطرق الفاصرة
 عن التواتر لان هذا يختص بما لم ينتقده احد من الحفاظ
 مما وقع في الكتابين وبما لم يقع التجازب بين مدلوليه مما وقع
 في الكتابين حيث لا ترجح لاستحالة ان يفيد المناقضات
 العلم لصده قهسا من غير ترجيح لاحدهما على الاخر وما عدا ذلك

قوله لكنه يشاهد قلت نعم ومع كونها راجحة لا
 يفيد العلم بالحاصل عند من يقول ان الاحاد
 لا تفيد العلم ان الدليل الظني على طائفة
 وليس منها ما يفيد العلم قاسم

قوله فان قيل
 حاصل هذا الاستدلال
 انهم اتفقوا على وجوب العمل وهو
 المستند من صحة الجمع المعنى الصريح
 عليه ان العمل يجب بالحسن كما يجب
 بالصحيح وحديثه فلا يلزم ان يكون
 الاتفاق على الصحة قاسم

فالاجماع حاصل على تسليم صحته فان قيل اما اتفقوا على
 وجوب العمل به لا على صحته منعاه وسند المنع انهم
 متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج الشيخان فليبق
 للصحيحين وهذا فرية والاجماع حاصل على ان لهما فرية فيما
 يرجح الى نفس الصحة ومن صرح بافادة ما خرج الشيخان
 العلم النظري الاسناد ابو اسحق الاسفراحي ومن ائمة الحديث
 ابو عبد الله الحميدي وابو الفضل ابن طاهر وغيرهما ويحمل
 ان يقال المزية المذكورة كون احاديثها اصح الصحيح ومنها
 المشهور اذا كانت له طرف متباينة سالمة من ضعف الرواة
 والعلل ومن صرح بافادة العلم النظري الاستاذ ابو منصور
 البغدادى والاستاذ ابو بكر بن قورق وغيرهما ومنها السلسل
 بالائمة الحفاظ المتقين حيث لا يكون غريبا كالذي يرويه احمد
 بن حنبل مثلا وشاذ كه فيه غيره عن الشافعي وشاركه فيه غيره
 عن مالك بن النضر فانه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال
 من جهة جلالة رواية وان فيه من الصفات الاليفة الموجبة
 لقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم ولا يشكك منزله
 او ناما رسة نال العلم واخبار الناس ان مالك كما مثلا وشافعيه
 بخبرائه صادق فيه فاذا انضاف اليه من هو في تلك الدرجة
 ازداد قوة وبعد ما يخصى عليه من السهو وهذه الانواع

قوله عليه لو سلم حصول ما ذكره
 محل التلويح اذا كان قاسما
 لا يخلو والله اعلم قاسم

قوله فان قيل
 حاصل هذا الاستدلال
 انهم اتفقوا على وجوب العمل وهو
 المستند من صحة الجمع المعنى الصريح
 عليه ان العمل يجب بالحسن كما يجب
 بالصحيح وحديثه فلا يلزم ان يكون
 الاتفاق على الصحة قاسم

قوله فان قيل
 حاصل هذا الاستدلال
 انهم اتفقوا على وجوب العمل وهو
 المستند من صحة الجمع المعنى الصريح
 عليه ان العمل يجب بالحسن كما يجب
 بالصحيح وحديثه فلا يلزم ان يكون
 الاتفاق على الصحة قاسم

لان

لأن الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً إلا أن أهل الاصطلاح غابروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث إطلاق الاسم عليها وأما من حيث استعمال الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في اللغة المطلق والنسبي تفرد به فلان أو أغرب به فلان وقريب من هذا اختلافهم في النقط والرسائل هل هما متغايران أو لا فأكثر المحدثين على التغاير لكنه عند إطلاق الاسم وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الأرسال فقط فيقولون أرسله فلان سقوا كان ذلك مرسلأام منقطعاً ومن ثمه أطلقوا غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع الأمكن حيث استعمالهم على كل من المحدثين منهم لا يغيرون بين الرسائل والمنقطع وليس كذلك لما حورنا وقل من نبتة على النكتة في ذلك والله أعلم وخبر الأحاد بنقل عدل ناظر الضبط متصل بالسند غير معطل ولا شاذ هو الصحيح لذاته وهذا أول تقسيم المقبول إلى أربعة أنواع لأنه إما أن يشتمل من صفات القبول على أعلاها أو لا الأول الصحيح لذاته والثاني أن وجداً يخبر ذلك القصور لكثرة الطرق فهو الصحيح أيضاً لكنه لا لذاته وحيث لا يجبر أن فهو الحسن لذاته وإن قامت قرينه ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن أيضاً لكن لا لذاته وقدم الكلام

حديث النور لا يخرج من كنفه النسب لا يوجب
 الايمان بفتح وسببون شعبه اذاهاا الحقة الا في حق العلق
 او في الايمان
 قوله كان اه كان وروى عن الصحابة تابع واحد فصول المطلق سواء
 اسم الفرد او لا بان وروى عنه جماعة والروى عن القضاة
 الشريش واحد ثم نفرد عن واحد منهم جماعة والروى عن القضاة
 مشهورا فلهذا اصله اشترى قلت يستفاد من هذا ان قوله
 فيما تقدم او مع حصص بما فوق الاثنين ليس بالارام والصحاح والله اعلم

على الصحيحين لذاته لعلو رتبته والمراد من العدل من له ملكة
تحمله على ملازمة التقوى والمروة والمراد بالتقوى اجتناب الاعمال
السيئة من شرك او فسق او بدعة والضبط ضبط صدر هو
ان ثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وضبط
كتاب وهو صيانة لذيته من ما سمع فيه وصحة الرواية منه
وقيد بالتام اشارة الى الرتبة العليا في ذلك والمتصل ما سلم لسانه
من سقطه فيه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي يستخذه
والسند تقدم ترتيبه والعلل لعله ما فيه عدة اصطلاحا ما فيه
علة فادحة والمشارفة المنفرد واصلاحا ما يخالف فيه الراوي
من هوارج فيه وله تفسير آخر سياتي تنبيه قوله وخبر الاحاد
كالجنس وباقي قيوده كالفصل وقوله ينقل عدل احتراز عما ينقله
غير العدل وهو سبب في صلاحيته بغير البنداء والغير يؤذن بان
ما بعده خبر عما قبله وليس ينعى له قوله لذاته يخرج ما يسمى صحيحا
بما يخرج عنه كما تقدم وتفاوت رتبته اوردية الصحيح بسبب
تفاوت الاوصاف المقضية للصحيح في القوة فانها لما كانت مفيدة
لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت ان تكون لها درجات
بعضها فوق بعض بحسب الامور المقوية واذا كان كذلك فيما تكون
رواياته والدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي
توجب الترجيح كان اصح مما دونه من الرتبة العليا وذلك ما اطلق

قلت ان كان هذا هو المقصود فلا يتحقق الرتبة فان لم يكن بهذه المشقة في
شيء من هذه الاوصاف او ضعفه او ضعفه بالكتاب لا ينص
فيه تمام وقصود والجله في التعريف بجبريل والله اعلم قاسم

قلت يدخل فيه الفكر والصواب بان يقال ما يخالف فيه الثقة من هوارج قاسم
قلت ان علم بعد التمام رتبته ودون التمام لم يوجد الحد فليطابق
هذه الاوصاف ويقتضون قاسم

قوله مما دون الرتبة فاعلم ان يقول
كان من عند الله قاسم الضبط فلا يصح
في الرتبة الدنيا وان لم يكن تام الضبط
فليس حديثه بالصحيح قاسم الضبط
قوله فاعلم ان يقول ان يقول
رواياته في الظن قال المصنف في
الظن انتهى قاسم

عليه بعض الائمة انه اصح الاسانيد كالزهري وعز سالم بن عبد الله
بن عمر عن ابيه وكحمد بن سيرين عن عبيدة بن عمر عن ابيه وكراهم الخفي عن
عليه عن ابن مسعود ورواه في الرتبة كرواية بريثون عبد الله ابي
برقة عن جده عن ابيه ابي موسى وكحمد بن سلمة عن ثابت عن النسر
ودونها في الرتبة كجبريل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة رضي الله عنه
وكالعلماء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة فان الجمع يشتمل على
العدالة والضبط الا ان الرتبة الاولى فيها من الصفات المرجحة
ما يقتضي تقديم روايتهم على التي تليها من قوة الضبط ما يقتضي تقديمها
على الثالثة وهي مقدمة على رواية من بعد ما ينفرد به حسنا كحمد بن
اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر وعمر بن شعيب عن ابيه عن جده قس
على هذه الراتب ما يشبهها والموتبة الاولى وهي التي اطلق عليها بعض
الائمة انه اصح الاسانيد والمعتمد عدم الاطلاق لترجمة معينة
منها لم يستفاد من مجموع ما اطلق الائمة عليه ذلك ارجحة
على ما لم يلقوه ويلحق بهذا الفاضل ما تفوق الشبان على ترجمته
بالنسبة الى ما انفرد به احدهما وما انفرد به البخاري بالنسبة
الى ما انفرد به مسلم لانفاق العلماء بعدهما على تليها كبايها
بالقبول واختلاف بعضهما فيهما ارجح من هذه الحشية ومما
ليرتفع عليه وقد صرح الجبرور بتقديم صحيح البخاري في الصحة
ولم يوجد عن احد التطرح بنقصه واما ما نقل عن ابي النسياب

قوله
١٢٤٦
١٢٤٧
١٢٤٨
١٢٤٩
١٢٥٠
١٢٥١
١٢٥٢
١٢٥٣
١٢٥٤
١٢٥٥
١٢٥٦
١٢٥٧
١٢٥٨
١٢٥٩
١٢٦٠
١٢٦١
١٢٦٢
١٢٦٣
١٢٦٤
١٢٦٥
١٢٦٦
١٢٦٧
١٢٦٨
١٢٦٩
١٢٧٠
١٢٧١
١٢٧٢
١٢٧٣
١٢٧٤
١٢٧٥
١٢٧٦
١٢٧٧
١٢٧٨
١٢٧٩
١٢٨٠
١٢٨١
١٢٨٢
١٢٨٣
١٢٨٤
١٢٨٥
١٢٨٦
١٢٨٧
١٢٨٨
١٢٨٩
١٢٩٠
١٢٩١
١٢٩٢
١٢٩٣
١٢٩٤
١٢٩٥
١٢٩٦
١٢٩٧
١٢٩٨
١٢٩٩
١٣٠٠
١٣٠١
١٣٠٢
١٣٠٣
١٣٠٤
١٣٠٥
١٣٠٦
١٣٠٧
١٣٠٨
١٣٠٩
١٣١٠
١٣١١
١٣١٢
١٣١٣
١٣١٤
١٣١٥
١٣١٦
١٣١٧
١٣١٨
١٣١٩
١٣٢٠
١٣٢١
١٣٢٢
١٣٢٣
١٣٢٤
١٣٢٥
١٣٢٦
١٣٢٧
١٣٢٨
١٣٢٩
١٣٣٠
١٣٣١
١٣٣٢
١٣٣٣
١٣٣٤
١٣٣٥
١٣٣٦
١٣٣٧
١٣٣٨
١٣٣٩
١٣٤٠
١٣٤١
١٣٤٢
١٣٤٣
١٣٤٤
١٣٤٥
١٣٤٦
١٣٤٧
١٣٤٨
١٣٤٩
١٣٥٠
١٣٥١
١٣٥٢
١٣٥٣
١٣٥٤
١٣٥٥
١٣٥٦
١٣٥٧
١٣٥٨
١٣٥٩
١٣٦٠
١٣٦١
١٣٦٢
١٣٦٣
١٣٦٤
١٣٦٥
١٣٦٦
١٣٦٧
١٣٦٨
١٣٦٩
١٣٧٠
١٣٧١
١٣٧٢
١٣٧٣
١٣٧٤
١٣٧٥
١٣٧٦
١٣٧٧
١٣٧٨
١٣٧٩
١٣٨٠
١٣٨١
١٣٨٢
١٣٨٣
١٣٨٤
١٣٨٥
١٣٨٦
١٣٨٧
١٣٨٨
١٣٨٩
١٣٩٠
١٣٩١
١٣٩٢
١٣٩٣
١٣٩٤
١٣٩٥
١٣٩٦
١٣٩٧
١٣٩٨
١٣٩٩
١٤٠٠
١٤٠١
١٤٠٢
١٤٠٣
١٤٠٤
١٤٠٥
١٤٠٦
١٤٠٧
١٤٠٨
١٤٠٩
١٤١٠
١٤١١
١٤١٢
١٤١٣
١٤١٤
١٤١٥
١٤١٦
١٤١٧
١٤١٨
١٤١٩
١٤٢٠
١٤٢١
١٤٢٢
١٤٢٣
١٤٢٤
١٤٢٥
١٤٢٦
١٤٢٧
١٤٢٨
١٤٢٩
١٤٣٠
١٤٣١
١٤٣٢
١٤٣٣
١٤٣٤
١٤٣٥
١٤٣٦
١٤٣٧
١٤٣٨
١٤٣٩
١٤٤٠
١٤٤١
١٤٤٢
١٤٤٣
١٤٤٤
١٤٤٥
١٤٤٦
١٤٤٧
١٤٤٨
١٤٤٩
١٤٥٠
١٤٥١
١٤٥٢
١٤٥٣
١٤٥٤
١٤٥٥
١٤٥٦
١٤٥٧
١٤٥٨
١٤٥٩
١٤٦٠
١٤٦١
١٤٦٢
١٤٦٣
١٤٦٤
١٤٦٥
١٤٦٦
١٤٦٧
١٤٦٨
١٤٦٩
١٤٧٠
١٤٧١
١٤٧٢
١٤٧٣
١٤٧٤
١٤٧٥
١٤٧٦
١٤٧٧
١٤٧٨
١٤٧٩
١٤٨٠
١٤٨١
١٤٨٢
١٤٨٣
١٤٨٤
١٤٨٥
١٤٨٦
١٤٨٧
١٤٨٨
١٤٨٩
١٤٩٠
١٤٩١
١٤٩٢
١٤٩٣
١٤٩٤
١٤٩٥
١٤٩٦
١٤٩٧
١٤٩٨
١٤٩٩
١٥٠٠
١٥٠١
١٥٠٢
١٥٠٣
١٥٠٤
١٥٠٥
١٥٠٦
١٥٠٧
١٥٠٨
١٥٠٩
١٥١٠
١٥١١
١٥١٢
١٥١٣
١٥١٤
١٥١٥
١٥١٦
١٥١٧
١٥١٨
١٥١٩
١٥٢٠
١٥٢١
١٥٢٢
١٥٢٣
١٥٢٤
١٥٢٥
١٥٢٦
١٥٢٧
١٥٢٨
١٥٢٩
١٥٣٠
١٥٣١
١٥٣٢
١٥٣٣
١٥٣٤
١٥٣٥
١٥٣٦
١٥٣٧
١٥٣٨
١٥٣٩
١٥٤٠
١٥٤١
١٥٤٢
١٥٤٣
١٥٤٤
١٥٤٥
١٥٤٦
١٥٤٧
١٥٤٨
١٥٤٩
١٥٥٠
١٥٥١
١٥٥٢
١٥٥٣
١٥٥٤
١٥٥٥
١٥٥٦
١٥٥٧
١٥٥٨
١٥٥٩
١٥٦٠
١٥٦١
١٥٦٢
١٥٦٣
١٥٦٤
١٥٦٥
١٥٦٦
١٥٦٧
١٥٦٨
١٥٦٩
١٥٧٠
١٥٧١
١٥٧٢
١٥٧٣
١٥٧٤
١٥٧٥
١٥٧٦
١٥٧٧
١٥٧٨
١٥٧٩
١٥٨٠
١٥٨١
١٥٨٢
١٥٨٣
١٥٨٤
١٥٨٥
١٥٨٦
١٥٨٧
١٥٨٨
١٥٨٩
١٥٩٠
١٥٩١
١٥٩٢
١٥٩٣
١٥٩٤
١٥٩٥
١٥٩٦
١٥٩٧
١٥٩٨
١٥٩٩
١٦٠٠
١٦٠١
١٦٠٢
١٦٠٣
١٦٠٤
١٦٠٥
١٦٠٦
١٦٠٧
١٦٠٨
١٦٠٩
١٦١٠
١٦١١
١٦١٢
١٦١٣
١٦١٤
١٦١٥
١٦١٦
١٦١٧
١٦١٨
١٦١٩
١٦٢٠
١٦٢١
١٦٢٢
١٦٢٣
١٦٢٤
١٦٢٥
١٦٢٦
١٦٢٧
١٦٢٨
١٦٢٩
١٦٣٠
١٦٣١
١٦٣٢
١٦٣٣
١٦٣٤
١٦٣٥
١٦٣٦
١٦٣٧
١٦٣٨
١٦٣٩
١٦٤٠
١٦٤١
١٦٤٢
١٦٤٣
١٦٤٤
١٦٤٥
١٦٤٦
١٦٤٧
١٦٤٨
١٦٤٩
١٦٥٠
١٦٥١
١٦٥٢
١٦٥٣
١٦٥٤
١٦٥٥
١٦٥٦
١٦٥٧
١٦٥٨
١٦٥٩
١٦٦٠
١٦٦١
١٦٦٢
١٦٦٣
١٦٦٤
١٦٦٥
١٦٦٦
١٦٦٧
١٦٦٨
١٦٦٩
١٦٧٠
١٦٧١
١٦٧٢
١٦٧٣
١٦٧٤
١٦٧٥
١٦٧٦
١٦٧٧
١٦٧٨
١٦٧٩
١٦٨٠
١٦٨١
١٦٨٢
١٦٨٣
١٦٨٤
١٦٨٥
١٦٨٦
١٦٨٧
١٦٨٨
١٦٨٩
١٦٩٠
١٦٩١
١٦٩٢
١٦٩٣
١٦٩٤
١٦٩٥
١٦٩٦
١٦٩٧
١٦٩٨
١٦٩٩
١٧٠٠
١٧٠١
١٧٠٢
١٧٠٣
١٧٠٤
١٧٠٥
١٧٠٦
١٧٠٧
١٧٠٨
١٧٠٩
١٧١٠
١٧١١
١٧١٢
١٧١٣
١٧١٤
١٧١٥
١٧١٦
١٧١٧
١٧١٨
١٧١٩
١٧٢٠
١٧٢١
١٧٢٢
١٧٢٣
١٧٢٤
١٧٢٥
١٧٢٦
١٧٢٧
١٧٢٨
١٧٢٩
١٧٣٠
١٧٣١
١٧٣٢
١٧٣٣
١٧٣٤
١٧٣٥
١٧٣٦
١٧٣٧
١٧٣٨
١٧٣٩
١٧٤٠
١٧٤١
١٧٤٢
١٧٤٣
١٧٤٤
١٧٤٥
١٧٤٦
١٧٤٧
١٧٤٨
١٧٤٩
١٧٥٠
١٧٥١
١٧٥٢
١٧٥٣
١٧٥٤
١٧٥٥
١٧٥٦
١٧٥٧
١٧٥٨
١٧٥٩
١٧٦٠
١٧٦١
١٧٦٢
١٧٦٣
١٧٦٤
١٧٦٥
١٧٦٦
١٧٦٧
١٧٦٨
١٧٦٩
١٧٧٠
١٧٧١
١٧٧٢
١٧٧٣
١٧٧٤
١٧٧٥
١٧٧٦
١٧٧٧
١٧٧٨
١٧٧٩
١٧٨٠
١٧٨١
١٧٨٢
١٧٨٣
١٧٨٤
١٧٨٥
١٧٨٦
١٧٨٧
١٧٨٨
١٧٨٩
١٧٩٠
١٧٩١
١٧٩٢
١٧٩٣
١٧٩٤
١٧٩٥
١٧٩٦
١٧٩٧
١٧٩٨
١٧٩٩
١٨٠٠
١٨٠١
١٨٠٢
١٨٠٣
١٨٠٤
١٨٠٥
١٨٠٦
١٨٠٧
١٨٠٨
١٨٠٩
١٨١٠
١٨١١
١٨١٢
١٨١٣
١٨١٤
١٨١٥
١٨١٦
١٨١٧
١٨١٨
١٨١٩
١٨٢٠
١٨٢١
١٨٢٢
١٨٢٣
١٨٢٤
١٨٢٥
١٨٢٦
١٨٢٧
١٨٢٨
١٨٢٩
١٨٣٠
١٨٣١
١٨٣٢
١٨٣٣
١٨٣٤
١٨٣٥
١٨٣٦
١٨٣٧
١٨٣٨
١٨٣٩
١٨٤٠
١٨٤١
١٨٤٢
١٨٤٣
١٨٤٤
١٨٤٥
١٨٤٦
١٨٤٧
١٨٤٨
١٨٤٩
١٨٥٠
١٨٥١
١٨٥٢
١٨٥٣
١٨٥٤
١٨٥٥
١٨٥٦
١٨٥٧
١٨٥٨
١٨٥٩
١٨٦٠
١٨٦١
١٨٦٢
١٨٦٣
١٨٦٤
١٨٦٥
١٨٦٦
١٨٦٧
١٨٦٨
١٨٦٩
١٨٧٠
١٨٧١
١٨٧٢
١٨٧٣
١٨٧٤
١٨٧٥
١٨٧٦
١٨٧٧
١٨٧٨
١٨٧٩
١٨٨٠
١٨٨١
١٨٨٢
١٨٨٣
١٨٨٤
١٨٨٥
١٨٨٦
١٨٨٧
١٨٨٨
١٨٨٩
١٨٩٠
١٨٩١
١٨٩٢
١٨٩٣
١٨٩٤
١٨٩٥
١٨٩٦
١٨٩٧
١٨٩٨
١٨٩٩
١٩٠٠
١٩٠١
١٩٠٢
١٩٠٣
١٩٠٤
١٩٠٥
١٩٠٦
١٩٠٧
١٩٠٨
١٩٠٩
١٩١٠
١٩١١
١٩١٢
١٩١٣
١٩١٤
١٩١٥
١٩١٦
١٩١٧
١٩١٨
١٩١٩
١٩٢٠
١٩٢١
١٩٢٢
١٩٢٣
١٩٢٤
١٩٢٥
١٩٢٦
١٩٢٧
١٩٢٨
١٩٢٩
١٩٣٠
١٩٣١
١٩٣٢
١٩٣٣
١٩٣٤
١٩٣٥
١٩٣٦
١٩٣٧
١٩٣٨
١٩٣٩
١٩٤٠
١٩٤١
١٩٤٢
١٩٤٣
١٩٤٤
١٩٤٥
١٩٤٦
١٩٤٧
١٩٤٨
١٩٤٩
١٩٥٠
١٩٥١
١٩٥٢
١٩٥٣
١٩٥٤
١٩٥٥
١٩٥٦
١٩٥٧
١٩٥٨
١٩٥٩
١٩٦٠
١٩٦١
١٩٦٢
١٩٦٣
١٩٦٤
١٩٦٥
١٩٦٦
١٩٦٧
١٩٦٨
١٩٦٩
١٩٧٠
١٩٧١
١٩٧٢
١٩٧٣
١٩٧٤
١٩٧٥
١٩٧٦
١٩٧٧
١٩٧٨
١٩٧٩
١٩٨٠
١٩٨١
١٩٨٢
١٩٨٣
١٩٨٤
١٩٨٥
١٩٨٦
١٩٨٧
١٩٨٨
١٩٨٩
١٩٩٠
١٩٩١
١٩٩٢
١٩٩٣
١٩٩٤
١٩٩٥
١٩٩٦
١٩٩٧
١٩٩٨
١٩٩٩
٢٠٠٠
٢٠٠١
٢٠٠٢
٢٠٠٣
٢٠٠٤
٢٠٠٥
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
٢٠١١
٢٠١٢
٢٠١٣
٢٠١٤
٢٠١٥
٢٠١٦
٢٠١٧
٢٠١٨
٢٠١٩
٢٠٢٠
٢٠٢١
٢٠٢٢
٢٠٢٣
٢٠٢٤
٢٠٢٥
٢٠٢٦
٢٠٢٧
٢٠٢٨
٢٠٢٩
٢٠٣٠
٢٠٣١
٢٠٣٢
٢٠٣٣
٢٠٣٤
٢٠٣٥
٢٠٣٦
٢٠٣٧
٢٠٣٨
٢٠٣٩
٢٠٤٠
٢٠٤١
٢٠٤٢
٢٠٤٣
٢٠٤٤
٢٠٤٥
٢٠٤٦
٢٠٤٧
٢٠٤٨
٢٠٤٩
٢٠٥٠
٢٠٥١
٢٠٥٢
٢٠٥٣
٢٠٥٤
٢٠٥٥
٢٠٥٦
٢٠٥٧
٢٠٥٨
٢٠٥٩
٢٠٦٠
٢٠٦١
٢٠٦٢
٢٠٦٣
٢٠٦٤
٢٠٦٥
٢٠٦٦
٢٠٦٧
٢٠٦٨
٢٠٦٩
٢٠٧٠
٢٠٧١
٢٠٧٢
٢٠٧٣
٢٠٧٤
٢٠٧٥
٢٠٧٦
٢٠٧٧
٢٠٧٨
٢٠٧٩
٢٠٨٠
٢٠٨١
٢٠٨٢
٢٠٨٣
٢٠٨٤
٢٠٨٥
٢٠٨٦
٢٠٨٧
٢٠٨٨
٢٠٨٩
٢٠٩٠
٢٠٩١
٢٠٩٢
٢٠٩٣
٢٠٩٤
٢٠٩٥
٢٠٩٦
٢٠٩٧
٢٠٩٨
٢٠٩٩
٢١٠٠
٢١٠١
٢١٠٢
٢١٠٣
٢١٠٤
٢١٠٥
٢١٠٦
٢١٠٧
٢١٠٨
٢١٠٩
٢١١٠
٢١١١
٢١١٢
٢١١٣
٢١١٤
٢١١٥
٢١١٦
٢١١٧
٢١١٨
٢١١٩
٢١٢٠
٢١٢١
٢١٢٢
٢١٢٣
٢١٢٤
٢١٢٥
٢١٢٦
٢١٢٧
٢١٢٨
٢١٢٩
٢١٣٠
٢١٣١
٢١٣٢
٢١٣٣
٢١٣٤
٢١٣٥
٢١٣٦
٢١٣٧
٢١٣٨
٢١٣٩
٢١٤٠
٢١٤١
٢١٤٢
٢١٤٣
٢١٤٤
٢١٤٥
٢١٤٦
٢١٤٧
٢١٤٨
٢١٤٩
٢١٥٠
٢١٥١
٢١٥٢
٢١٥٣
٢١٥٤
٢١٥٥
٢١٥٦
٢١٥٧
٢١٥٨
٢١٥٩
٢١٦٠
٢١٦١
٢١٦٢
٢١٦٣
٢١٦٤
٢١٦٥
٢١٦٦
٢١٦٧
٢١٦٨
٢١٦٩
٢١٧٠
٢١٧١
٢١٧٢
٢١٧٣
٢١٧٤
٢١٧٥
٢١٧٦
٢١٧٧
٢١٧٨
٢١٧٩
٢١٨٠
٢١٨١
٢١٨٢
٢١٨٣
٢١٨٤
٢١٨٥
٢١٨٦
٢١٨٧
٢١٨٨
٢١٨٩
٢١٩٠
٢١٩١
٢١٩٢
٢١٩٣
٢١٩٤
٢١٩٥
٢١٩٦
٢١٩٧
٢١٩٨
٢١٩٩
٢٢٠٠
٢٢٠١
٢٢٠٢
٢٢٠٣
٢٢٠٤
٢٢٠٥
٢٢٠٦
٢٢٠٧
٢٢٠٨
٢٢٠٩
٢٢١٠
٢٢١١
٢٢١٢
٢٢١٣
٢٢١٤
٢٢١٥
٢٢١٦
٢٢١٧
٢٢١٨
٢٢١٩
٢٢٢٠
٢٢٢١
٢٢٢٢
٢٢٢٣
٢٢٢٤
٢٢٢٥
٢٢٢٦
٢٢٢٧
٢٢٢٨
٢٢٢٩
٢٢٣٠
٢٢٣١
٢٢٣٢
٢٢٣٣
٢٢٣٤
٢٢٣٥
٢٢٣٦
٢٢٣٧
٢٢٣٨
٢٢٣٩
٢٢٤٠
٢٢٤١
٢٢٤٢
٢٢٤٣
٢٢٤٤
٢٢٤٥
٢٢٤٦
٢٢٤٧
٢٢٤٨
٢٢٤٩
٢٢٥٠
٢٢٥١
٢٢٥٢
٢٢٥٣
٢٢٥٤
٢٢٥٥
٢٢٥٦
٢٢٥٧
٢٢٥٨
٢٢٥٩
٢٢٦٠
٢٢٦١
٢٢٦٢
٢٢٦٣
٢٢٦٤
٢٢٦٥
٢٢٦٦
٢٢٦٧
٢٢٦٨
٢٢٦٩
٢٢٧٠
٢٢٧١
٢٢٧٢
٢٢٧٣
٢٢٧٤
٢٢٧٥
٢٢٧٦
٢٢٧٧
٢٢٧٨
٢٢٧٩
٢٢٨٠
٢٢٨١
٢٢٨٢
٢٢٨٣
٢٢٨٤
٢٢٨٥
٢٢٨٦
٢٢٨٧
٢٢٨٨
٢٢٨٩
٢٢٩٠
٢٢٩١
٢٢٩٢
٢٢٩٣
٢٢٩٤
٢٢٩٥
٢٢٩٦
٢٢٩٧
٢٢٩٨
٢٢٩٩
٢٣٠٠
٢٣٠١
٢٣٠٢
٢٣٠٣
٢٣٠٤
٢٣٠٥
٢٣٠٦
٢٣٠٧
٢٣٠٨
٢٣٠٩
٢٣١٠
٢٣١١
٢٣١٢
٢٣١٣
٢٣١٤
٢٣١٥
٢٣١٦
٢٣١٧
٢٣١٨
٢٣١٩
٢٣٢٠
٢٣٢١
٢٣٢٢
٢٣٢٣
٢٣٢٤
٢٣٢٥
٢٣٢٦
٢٣٢٧
٢٣٢٨
٢٣٢٩
٢٣٣٠
٢٣٣١
٢٣٣٢
٢٣٣٣
٢٣٣٤
٢٣٣٥
٢٣٣٦
٢٣٣٧
٢٣٣٨
٢٣٣٩
٢٣٤٠
٢٣٤١
٢٣٤٢
٢٣٤٣
٢٣٤٤
٢٣٤٥
٢٣٤٦
٢٣٤٧
٢٣٤٨
٢٣٤٩
٢٣٥٠
٢٣٥١
٢٣٥٢
٢٣٥٣
٢٣٥٤
٢٣٥٥
٢٣٥٦
٢٣٥٧
٢٣٥٨
٢٣٥٩
٢٣٦٠
٢٣

انه قال ما تحت اديم السماء اصح من كتاب مسلم فلم يفتح بكونه
اصح من صحيح البخاري لانه في وجود كتاب اصح من كتاب مسلم
اذ المتفق انما هو ما يقضيه صيغة افعل من زيادة صحة كتاب
بشارك كتاب مسلم والصحة يمتاز تلك الزيادة عليه ولا ينف
المساوات وكذلك ما نقل عن بعض المغاربة انه فضل صحيح
البخاري فذلك فيما يرجع الى حسن السياق وجودة الوضع
والترتيب ولم يفتح احد منهم بان ذلك راجع الى الاصحية و
لوا فصحوا به لرد عليهم شاهد الوجود فان الصفات التي
تدور عليها الصحة في كتاب البخاري اتم منها في كتاب مسلم و
استند شرطه فيها اقوى واشد اتمارجانه من حيث الاتصال
فلا يشترط ان يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه
ولو مرة واكتفى مسلم بمطالعة الصورة والزم البخاري بانه يحتاج
ان لا يقبل العتقة اصلا وما الزمه ليس بلان الراوي اذا
ثبت له اللقاء مرة لا يجزى في روايته احتمال ان لا يكون قد سمع
لانه يلزم من جريانه ان يكون مدلسا والمستلزم مفروضة في غير
المدلس واما مرجانه من حديث العدد والفيط فلان الرجال
الذين تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عدد من الرجال الذين تكلم
فيهم من رجال البخاري مع ان البخاري لم يكتر من اخراج حديثهم
بل غالبهم من مشيخته الذين اخذ منهم وما رس حديثهم بخلاف

من اراد الذين اخرج عنهم مسلم في كتابه
التبانيات ومن ليس تفرقوا في
بها سوادا من تبع ما في الكتاب
مطلقا ما لم

خرجت كالماء
البحر يشق
حق جابر

بخلاف مسلم في الامرين واما مرجانه من حيث عدم الشذوذ
والاعلال فلان ما انتقد على البخاري من الاحاديث اقل عدد
مما انتقد على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجل
من مسلم في العلوم واعرف بصناعة الحديث والحديث وان مسلما
نليده وخرجه ولم يستفيد منه ويتبع اثاره حتى لقد قال
الدارقطني لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء ومن ثم اى
هذه الحديثية وهي ارجحية بشرط البخاري على غيره قدم صحيح
البخاري على غيره من الكتب المصنفة في الحديث ثم صحيح مسلم
لمشاركته للبخاري في اتفاق العلماء على نفي كتابه بالقبول ايضا سوى
على ثم تقدم والارجحية من حيث الاصحية ما وافقه شرطها
لان المراد به روايتها قد حصل الاتفاق على القول بتقدمه بلزم
بطريق التزوم فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا اصل
لا يخرج عنه الا بدليل فان كان الخبر على شرطها معا كان دون
ما اخرج مسلم او مثله فان كان على شرط واحد فما تقدم شرط
البخاري وحده على شرط مسلم وحده تبعا لاصل كل منهما مخرج
لنا ستة اقسام يتفاوت درجاتها في الصحة ثم قسم سابع وهو
ما ليس على شرطها اجماعا وانفرادا وهذه التفات انما هو بالنظر الى
الحديث المذكورة اما لو نصح قسم على ما هو فوقه بامور اخرى
الترجيح فانه يقدم على ما فوقه اذ قد يعرف للمفوق ما يجعله فائقا كما

ولا فانه كان للفرق شرطها معا كان دون ما اخرج مسلم او مثله
الذي يقتضيه النظر انما كان على شرطها وليس له ان يقدم على ما
اخرجه مسلم وحده لان قوة الحديث انما هي بالنظر الى كونها كتابا
واما ذكره الصريحان في الحديث انما هو بالنظر الى كونها كتابا
ترجيح على ما كان عند مسلم وما عند مسلم من ترجيح من جهة
في الكتاب المذكور فتد لا فانه اقل او مثله قلت هذا انما
تقدم من ان يكون الحديث في كتاب فلا يقتضي ترجيحه على ما
روى رجاله وتقدم ما فيه فاسم المسألة

المحسن في وصف واحد لقول الترمذي وغيره حديث حسن صحيح
فلم ترد إلّا حاصل من المجتهد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط
الصدق أو غيرها وهذا حيث يحصل منه التفرّد ببلك الرواية وعرف
بهذا جواب من استشكل الجمع بين التوفيقين فقال المحسن قادر عز

وقع في كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة اخرى وذلك
انه يقول في بعض الاحاديث حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها
غريب وفي بعضها صحيح حسن وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها
حسن غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب وتفرقة انما وقع على الاثر
فقط وعبارته ترشد الى ذلك حيث قال في آخر كتابه وما قلنا في كتابنا

[illegible]

حديث حسن فانما اردنا به حسن اسناده عندنا و
كل حديث يروى لا يكون راويه متما بكذب و يروى من غير
وجه نحو ذلك ولا يكون شاذا فهو عندنا حديث حسن فعرف
بهذا انما عرف الذي هو يقول فيه حسن فقط انما يقول فيه
حسن صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب فلم يرجع
على تعريفه كما لم يرجع على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط
وكانه ترك ذلك استغناء شمرته عند اهل الفن واقتصر على
تعريف ما يقول فيه في كتابه حسن فقط اما لغرضه واما لانه
اصلاح جديد ولذلك قيده بقوله عندنا ولم ينسبه الى اهل
الحديث كما فعل الخطابي وبهذا التعريف يندفع كثير من اليرادات التي
طال البحث فيها وليس وجه توجيهها والله الموفق على ما المهدي
وعلم وزيادة راويهما او الصحيح والحسن مقبولة ما لم تقع
منافية لرواية من هو وثق ممن لم يذكر تلك الزيادة لان الزيادة اما
ان تكون لاشافيهين او بين راوية ممن لم يذكرها فهذه تقبل مطلقا
لانها في حكم الحديث المستقل الذي يفرد به الثقة ولا يرويه عن
شيخه غيره واما ان تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية
الاخرى فهذه التي تقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الراجح
وبرد المرجوح واشتهر عن جميع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا
من غير تفصيل ولا يأت ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون

فقد سئل عن حديث حسن فانما اردنا به حسن اسناده عندنا و
كل حديث يروى لا يكون راويه متما بكذب و يروى من غير
وجه نحو ذلك ولا يكون شاذا فهو عندنا حديث حسن فعرف
بهذا انما عرف الذي هو يقول فيه حسن فقط انما يقول فيه
حسن صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب فلم يرجع
على تعريفه كما لم يرجع على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط
وكانه ترك ذلك استغناء شمرته عند اهل الفن واقتصر على
تعريف ما يقول فيه في كتابه حسن فقط اما لغرضه واما لانه
اصلاح جديد ولذلك قيده بقوله عندنا ولم ينسبه الى اهل
الحديث كما فعل الخطابي وبهذا التعريف يندفع كثير من اليرادات التي
طال البحث فيها وليس وجه توجيهها والله الموفق على ما المهدي
وعلم وزيادة راويهما او الصحيح والحسن مقبولة ما لم تقع
منافية لرواية من هو وثق ممن لم يذكر تلك الزيادة لان الزيادة اما
ان تكون لاشافيهين او بين راوية ممن لم يذكرها فهذه تقبل مطلقا
لانها في حكم الحديث المستقل الذي يفرد به الثقة ولا يرويه عن
شيخه غيره واما ان تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية
الاخرى فهذه التي تقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الراجح
وبرد المرجوح واشتهر عن جميع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا
من غير تفصيل ولا يأت ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون

سواء كان في مجلسه او
اولا
سواء كان في مجلسه او
اولا

في الصحيح ان لا يكون شاذا ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة
الثقة من هو وثق منه والنجس من غفل ذلك متصفا منهم مع اترافه
باشتراط انتفاء الشذوذ في حديث الصحيح وكذا الحسن و
المتقول من ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى
القطان واحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري
وابن ذرعة الرازي وابو حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم
اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف من احد
منهم اطلاق قبول الزيادة واعتبر من ذلك اطلاق كثير من الشافعية
القول بقبول زيادة الثقة مع ان نفا الشافعية بذلك غير ذلك فانه
قال في اثنا كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الضبط ما نصه
يكون اذا اشرك احد من الحفاظ لم يخالفه فان خالفه فوجد
حديثه انقص كان في ذلك وليس على صحة مخرج حديثه ومنه
خالق ما وصفت آخر ذلك بحديث انتهى كلامه ومقتضاه انه
اذا خالف فوجد حديثه ازين من ذلك بحديثه فدل على ان زيادة
العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا وانما تقبل من الحفاظ فانما
ان يكون حديث هذا المخالف انقص من حديث من خالفه من الحفاظ
وجعل نقصان الراوي والحديث دليلا على صحته لانه يدل على تحريه
وجعل ما عد اذ لم يضر الحديث قد خلت فيه الزيادة فلو كانت
عنده مقبولة مطلقا لم يكن مضرة بحديث صحيحها والله اعلم

شاذ

فقد سئل عن حديث حسن فانما اردنا به حسن اسناده عندنا و
كل حديث يروى لا يكون راويه متما بكذب و يروى من غير
وجه نحو ذلك ولا يكون شاذا فهو عندنا حديث حسن فعرف
بهذا انما عرف الذي هو يقول فيه حسن فقط انما يقول فيه
حسن صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب فلم يرجع
على تعريفه كما لم يرجع على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط
وكانه ترك ذلك استغناء شمرته عند اهل الفن واقتصر على
تعريف ما يقول فيه في كتابه حسن فقط اما لغرضه واما لانه
اصلاح جديد ولذلك قيده بقوله عندنا ولم ينسبه الى اهل
الحديث كما فعل الخطابي وبهذا التعريف يندفع كثير من اليرادات التي
طال البحث فيها وليس وجه توجيهها والله الموفق على ما المهدي
وعلم وزيادة راويهما او الصحيح والحسن مقبولة ما لم تقع
منافية لرواية من هو وثق ممن لم يذكر تلك الزيادة لان الزيادة اما
ان تكون لاشافيهين او بين راوية ممن لم يذكرها فهذه تقبل مطلقا
لانها في حكم الحديث المستقل الذي يفرد به الثقة ولا يرويه عن
شيخه غيره واما ان تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية
الاخرى فهذه التي تقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الراجح
وبرد المرجوح واشتهر عن جميع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا
من غير تفصيل ولا يأت ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون

55

قوله وقد غفل من بينهما الآخره قلت قد اطلقوا في غير موضع
التكاثرة على رواية اللغة بما نقلنا غيره ومن ذلك الحديث نذكر
الخاتم حيث قال البودودي هذا الحديث متكبر مع ان روايه همام
بن يحيى وهو ثقة احتج به ابن القيم اليه في المحقق وكان المحقق
ما يفيد في هذا الحديث حقيقين وانما اعلم جعله المصنف انما
والمعروف ليسا بنوعين حقيقين وانما اعلم جعله المصنف انما
وانما هو الفاظ يتعمل في تصديق فاستتم انتهى
فلم يوافق ما وافق عند هم

قوله وقد غفل من بينهما الآخره قلت قد اطلقوا في غير موضع
التكاثرة على رواية اللغة بما نقلنا غيره ومن ذلك الحديث نذكر
الخاتم حيث قال البودود هذا الحديث متكبر مع ان روايه همام
بن يحيى وهو ثقة احتج به ابنه ان يقلل اليه فلو كان اليه فلو كان اليه
ما يفيد في هذا الحديث حقيقين وانما اعلم جعله انما
والمعروف ليس بنوعين حقيقين وانما اعلم جعله انما
وانما هو الفاظ يتعمل في تصديق فاستتم انتهى
فلم يوافق ما وافق عند هم

بالمعنى لكنهما مخففة بكونها من رواية ذلك الصحابي وان
 وجد متن يروى من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى
 او في المعنى فقط فهو الشاهد ومثاله في الحديث الذي قد سناه
 ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن عيسى بن النخعي
 الله عليه وسلم فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن
 عمر سواء فهذا باللفظ واما بالمعنى فهو ما رواه البخاري من
 رواية محمد بن زياد عن ابي هريرة بلفظ فان غم عليكم فاكلوا
 عدة شعبان ثلثين وخمسة فوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء
 كان رواية ذلك الصحابي ام لا والشاهد بما حصل بالمعنى
 كذلك وقد يطلق المتابعة على الشاهد بالعكس والامر فيه
 سهل واعلم ان تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والاجزاء
 لذلك الحديث الذي يظن انه فرد ليعلم هل له متابع ام لا
 هو الاعتبار وقول ابن الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعة
 والشواهد قد يوهم ان الاعتبار قسمان لمما وليس كذلك
 بل هو هيئة اتوصل اليها وجميع ما تقدم من الاقسام
 المقبولات خصال فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة
 ثم المقبول ايضا الى معمول به وغير معمول به لانه ان سلم من
 المعارضة الى لم يات خبر بصادقه فهو الحكم وامثله كثيرة
 وان عورض فلا يخلو اما ان يكون معارضته مقبولا ام لا

هذا هو المقبول في المعارضة
 وهو الذي لا يخلو اما ان يكون معارضته مقبولا ام لا
 وهو الذي لا يخلو اما ان يكون معارضته مقبولا ام لا

فان كان المقبول في المعارضة
 وهو الذي لا يخلو اما ان يكون معارضته مقبولا ام لا
 وهو الذي لا يخلو اما ان يكون معارضته مقبولا ام لا

او مردودا فالثاني لا اثر له لان القوى لا يؤثر فيه مخالفة
 الضعف وان كانت المعارضة بمثل فلا يخلو اما ان يمكن الجمع
 بين مدلوليهما بغير تعسف او لا فان امكن الجمع بين النوع المسمى
 بمختلف الحديث ومثله اين الصلاح بحديث لا عدد وولايته
 مع حديث قوة من المجدوم فرار من الاسد وكلاهما في الصحيح
 وظهرها التعارض ووجه الجمع بينهما ان هذه الامراض لا تعد
 بطبيعتها لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحاح
 سببا لاعدائه مرضه ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره
 من الاسباب كذا جمع بينهما ابن الصلاح يتبع لغيره والاولى في
 الجمع بينهما ان يقال ان نفيه صلى الله عليه وسلم للعدوى
 باق على عمومته قد صح قوله صلى الله عليه وسلم لا يعدي شئ
 شيئا وقوله صلى الله عليه وسلم لم يعارضه بان البعير الاجوب
 يكون في الابل الصحيحة فيخالطها فيجرب حيث رد عليه قوله
 فمن اعدى الاولة يعني ان الله تعالى ابدى ذلك في الثاني كما ابدى في
 الاول واما الامر بانفرار من المجدوم فمن باب سد الذريع فلا يتفق
 لشخص الذي يخالطه شئ من ذلك بتقدير الله به ابتداء لا
 بالعدوى المنقية فيظن ان ذلك بسبب مخالطته فيعقد صحة
 العدوى فيقع في المخرج فامر بتجنبه حسيما الهادة والله اعلم و
 قد صنف في هذا النوع المشافى رحمه الله كتابا خلافا للحديث لكنه

لدي قصد استجابه وصنف فيه بعده ابن قتيبة والطحاوي و
 غيرها وان لا يمكن الجمع فلا يخلوا اما ان يعرف التايخ اولا فان
 عرف وقت المتأخر به او باصرح منه فهو التايخ والاخر المنسوخ
 والتايخ دفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه والتايخ ما
 دل على الوقع المذكور وتسمية ناسخا مجاز لان الناسخ والحقيقة
 هو الله تعالى ويعرف النسخ بامور اصرحها ما ورد في النص كحديث
 بريده في حديث صحيح مسلم كنت نفيتمكم عن زيارة القبور الا
 فزوره بها فانها تذكر الآخرة ومنها ما يجرم الصحابي بانه متأخر
 كقول جابر كان آخر الاقرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك
 الوضوء مما مسته النار اخرجه اصحاب السنن ومنها ما يعرف بالتايخ
 وهو كثير وليس منها ما يرويه الصحابي المتأخر الاسلام معارضا
 لمقدم عليه لاحتمال ان يكون سمعه من صحابي آخر اقدم من المتقدم
 المذكور او مثله فارسله لكن ان وقع التصريح بسماعه له من النبي
 صلى الله عليه وسلم فينبغي ان يكون ناسخا بشرط ان يكون لم يمتل
 عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا قبل اسلامه واما الاجماع فليس
 بناسخ بل يدل على ذلك وان لم يعرف التايخ فلا يخلوا اما ان يمكن
 ترجيح احد من علي الاخر بوجه من وجوه الترجيح المغلفة بالمتن
 او بالاستناد اولا فان امكن الترجيح تعيين الصبر اليه والافلا فاف
 ما ظاهره التعارض واقعا على هذا الترتيب للجمع امكن فبا اعتبار

منه في تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه فثبت نفي البطلان في هذا
 التعريف وان الحادث صدق السابق وليس دفع الحادث السابق
 فاما من دفع السابق الحادث وهذا احد الوجوه التي
 الفاضل بها حمد تعريف فاسم الحنفى

الانسخ
 قد يقال هذا تمام معنى ان ذكرنا العارضة
 نساوي للجنين والشوق فاذا كان احد
 السند بن ارجح من يتحقق المعارضة
 فاسم الحنفى

الناسخ والمنسوخ فالترجيح ان يعين ثم التوقف عن العمل
 باحد الحدين والتعير بالتوقف اولى من التعير بالساقط
 لان خفاء ترجيح احدهما على الاخر انما هو بالنسبة للغير في حاله
 الراهنة مع احتمال ان يظهر لغيره ما خفي عليه والله اعلم ثم المرد
 وموجب الرد اما ان يكون لسقط من اسناد او طعن في راوى على
 اختلاف وجوه الطعن اتم من ان يكون لا مرجع الى ديانته الراوى
 او المضطه فالسقط اتم ان يكون من مبادئ السند من تصرف
 مصنف او من آخره اى الاسناد بعد التابعى او غير ذلك فالاول
 المعلق سواء كان الساقط واحدا او اكثر وبينه وبين المفضل
 الا في ذكره عموم وخصوص من وجه فمن حيث تعريف المفضل بانه
 سقط منه اثنان فصاعدا يجتمع مع بعض صورة المعلق ومن حيث
 تقييد المعلق بانه تصرف المصنف من مبادئ السند يفرق منه
 اذ هو اتم من ذلك ومن صورة المعلق ان يحدف جميع اسناد
 ويقال مثلا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنها ان يحدف
 الا شجرة الصحابي او الا التابعى معا ومنها ان يحدف من حدته
 ويضيفه الى من فوقه فان كان من فوقه شيئا لكان المصنف
 فقد اختلف فيه هل يسمى توقيفا ولا والعصم في هذا التقييد
 فان عرف بالنص والاستفراء ان فاعل ذلك مدس قضيه والا
 فتعلق وانما ذكر التعليق في قسم المردود للجيل بحال المحذوف وقد

الانسخ
 فاسم الحنفى

بحكم بصحته ان عرف بان يحكى مستحي من وجه آخر قال قال
جميع من اخذ منه ثقات جاءت مسألة التعديل على الإبهام عند
الجمهور لا يقبل حتى ^{يسمي} لكن قال ابن الصلاح هنا ان وقع الحذف
وكتاب الترمذ صحة كالبخاري فاذا فيه بالجزم دل على انه ثبت اسناد
عنده وانما حذف لغرض من الاغراض وما اذ فيه بغير الجرم ففيه مقال
وقد اوضحت امثلة ذلك في الكتب ^{اسم كتاب} على ابن الصلاح ^{والله} وهو ما
سقط من آخره من التابع هو المرسل صورته ان يقول التابع سواء
كان كبيرا او صغيرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا او
فعل بحضرة كذا او نحو ذلك وانما ذكر في قسم المردود للجمل بحال المحذوف
لانه يحتمل ان يكون صحابيا ويحتمل ان يكون تابعا وعلى الثاني يحتمل ان
يكون ضعيفا ويحتمل ان يكون ثقة ويحتمل ان يكون حمل الثاني عن
صحابه ويحتمل ان يكون حمل ^{الثقة} عن تابع آخر وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق
ويتعدد آثما بالتجزؤ العقلي فالى الانهاية له وآثما بالاستقراء فالى
سنة اوالسبعة وهو اكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن
بعض فان عرفى من عادة التابعي انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب
جمهور المحدثين الى التوقف لبقاء الاحتمال وهو احد قولى احمد وثانيهما
وهو قول المالكيين والكوفيين يقبل مطلقا وقال الشافعي يقبل ان
اعتضد بحجة من وجه آخر يان الطريق الاولى مسندة كان او كرا
لانه شح احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الامر ونقل ابو بكر الرازي

قسماً من هذه الحروف الجوزية من النبا وكيفية وقوع
 اسرارها وحوادثها في كل عصر من هذه السلاسل
 في وقت استئصال السلاسل في هذه السلسلة
 في كل عصر من هذه السلاسل في كل عصر من هذه السلاسل

من التبرع بغيره الحسنة قدنا انما
منها ما لم يبيع منه وانما ارادوا
الذي منهم

في القدر من بعض خمسة منها يتعلق بالعدالة وخمسة يتعلق
 بالقياس ولم يحصل الاعتناء بتمييز أحد القسمين من الآخر لصحة
 اقتت ذلك وهي ترتيبها على الاستدلال فالاستدلال موجب الرد على
 سبيل التدلي لان الطعن اما ان يكون لكذب الراوي والحديث
 النبوي بان يروى عنه صلى الله عليه وسلم ما لم يقله فقد اتفقوا
 او تهمة بذلك بان لا يروى ذلك الحديث الا مرجحه ويكون
 مخالفا للقواعد المعلومة وكذا من عرف بالكذب في كلامه وان
 لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي وهذا دون الاول او
 حسن غلظه او كثرته او غفلته عن الاتقان او فسقه بالفعل او
 القول بما لا يبلغ الكفر وبينه وبين الاول عموم وخصوص واما
 افراد الاول لكون القدر به استدلال في هذا الفن وما الغشيق بالحق
 فسيأتي بيانه او وجهه بان يروى على سبيل التوهم او مخالفة الشقا
 او جهالة بان لا يعرف فيه تعديل ولا ترجيح معين او بدعي وهو اعتقاد
 ما احدث على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بمعاندة
 بل بنوع شبهة او سوء حفظه وهي عبارة عن لا يكون غلظه اقل من
 اصابته والقسم الاول وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث
 النبوي هو الموضوع والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن الغالب
 لا بالقطع اذ قد يصدق الكذب لكن لا اهل العلم بالحديث ملكة قوية

على الاصح وكذا المرسل وكذا المرسل الحق اذ اصدر من معاصره لم يكن
 من حدث عنه بل بينه وبينه واسطة والفرق بين المدلس
 المرسل الحق دقيق حصل تحريره بما ذكرناه وهو ان التدليس
 روى عن عرف لقائه اياه فاما ان عاصره ولم يعرفه انفعه
 فهو المرسل الخفي ومن ادخل في تعريف التدليس المعاصرة وتوهم
 لقي لزمه دخول المرسل الحق في تعريفه والصورة المتفرقة بينهما
 وبدل على ان اعتبار التدليس دون المعاصرة وحدها
 لا بد منه اطباء اهل العلم بالحديث على ان رواية الخفي بين كتابي
 عثمان النهدي وقيس بن ابي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من قبل الارسال لا من قبل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة
 يكتفي بها في التدليس لكان هؤلاء مدلسين لانهم عاصروا النبي صلى
 الله عليه وسلم قطعا ولكن لم يعرفوه لقوة ام لا ومن قال
 باشتراط اللقاء في التدليس لآمام الشافعي وابو بكر البرار
 وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه وهو المعتمد ويعرف عدم
 الملاقاء باخباره عن نفسه بذلك او يجرم امام مطلع ولا يكفي
 ان يقع في بعض الطرق زيادة ربه وبينهما لاحتمال ان يكون
 من الزيد ولا يحكم في هذه الصورة حكم لغرض احتمال الاتصال
 والانقطاع وقد صنف فيه الخطيب كتاب التفصيل لمهم المرسل
 وكتاب المزيد في متصل الاسانيد وانتهت ههنا اقسام حكم

الساقط من الاسناد ثم الطعن يكون بعشرة اشياء بعضها لا تد
 في القدر من بعض خمسة منها يتعلق بالعدالة وخمسة يتعلق
 بالقياس ولم يحصل الاعتناء بتمييز أحد القسمين من الآخر لصحة
 اقتت ذلك وهي ترتيبها على الاستدلال فالاستدلال موجب الرد على
 سبيل التدلي لان الطعن اما ان يكون لكذب الراوي والحديث
 النبوي بان يروى عنه صلى الله عليه وسلم ما لم يقله فقد اتفقوا
 او تهمة بذلك بان لا يروى ذلك الحديث الا مرجحه ويكون
 مخالفا للقواعد المعلومة وكذا من عرف بالكذب في كلامه وان
 لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي وهذا دون الاول او
 حسن غلظه او كثرته او غفلته عن الاتقان او فسقه بالفعل او
 القول بما لا يبلغ الكفر وبينه وبين الاول عموم وخصوص واما
 افراد الاول لكون القدر به استدلال في هذا الفن وما الغشيق بالحق
 فسيأتي بيانه او وجهه بان يروى على سبيل التوهم او مخالفة الشقا
 او جهالة بان لا يعرف فيه تعديل ولا ترجيح معين او بدعي وهو اعتقاد
 ما احدث على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بمعاندة
 بل بنوع شبهة او سوء حفظه وهي عبارة عن لا يكون غلظه اقل من
 اصابته والقسم الاول وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث
 النبوي هو الموضوع والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن الغالب
 لا بالقطع اذ قد يصدق الكذب لكن لا اهل العلم بالحديث ملكة قوية

يميزون بها ذلك وانما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاماً و
 ذهنه نافياً وفيه قويا ومعرفة بالفرائض الدالة على ذلك فيمكنه
 وقد يعرف الوضع باقرار واضعه قال ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك
 لاحتمال ان يكون كذب في ذلك الاقرار انتهى وفهم منه بعضهم انه لا يعمل
 بذلك الاقرار اصلا وليس ذلك مراده وانما نفي القطع بذلك ولا يلزم
 من نفي القطع نفي الحكم لان الحكم يقع بالظن الغالب وهو كذلك ولولا ذلك
 لما ساء قتل المقر بالقتل ولا رجم المقر بالزنا لاحتمال ان يكونا ^{كاذبين}
 كاذبين فيما اعترف به ومن الفرائض التي بدلت بها الوضع ما ياخذ من
 حال الراوي كما وقع لما مون بن احمد انه ذكر بحضرة الخلاف في كون
 الحسين سمع من ابيه رضى او لا فساق في السناد الى النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال سمع الحسين من ابيه رضى وكما وقع لابي ابراهيم
 حيث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فساق في الحال اسنادا
 الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يسبق الا فضل او في حق ^{او في حق} او حافر ^{او ادنا} ما يشتر
 او جناح فزاد في الحديث او جناح فرف المهدى انه كذب لاجل
 فامر بدمج الحمام ومنها ما ياخذ من حال المروي كان يكون منا ^{قضا}
 لقول القران والسنة التواترة او الاجماع القطعي او صريح العقل
 حيث لا يقبل شيء من ذلك التاويل ثم المروي تارة بخبر عنه
 الواضع وتارة باخذ كلام غيره كـ ^{بعض} السلف الصالح او قدما
 الحكماء او الاسرانيات او ياخذ حديثا ضعيفا لاسناد فيركله

اسنادا صحيحا ليرجح ^{والمأمور} الواضع على الوضع اما عند من
 الدين كالزنادقة او غلبة الجهل كـ ^{بعض} المتعبدين او فرط العصبية
 كـ ^{بعض} المقلدين او اتباع ^{هوى} كـ ^{بعض} الرؤساء والاعراب لقصد
 الاشتمار وكل ذلك حرام باجماع من يعتمد به الا ان بعض الكرامية
 وبعض المتصوفة نقل عنهم ابا حنيفة الوضع في الترتيب وهو خفاء من
 فاعله مشاء عن جهل لان الترتيب والترتيب من جملة الاحكام الشرعية
 وانفقوا على ان تعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم من الكبائر وبالغ ابو محمد
 الجويني فكفر من تعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وانفقوا على تحريم رواية
 الموضوع الا مقررا ببيان لقوله صلى الله عليه وسلم من حدث
 عني بحديث يرى انه كذب فهو واحد الكاذبين اخرجه مسلم والقسم
 الثاني من اقسام المردود وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكد
 وهو المتروك والثالث المنكر على راي من لا يشترط في المنكر قيد الجماعة
 وكذا الرابع والخامس ^{من تعبد} في خشن غلظة او كثرت غفلته او ظهر فسقه
 فحديثه منكر في الوهم وهو انقسم السادس وانما افصح به لطول
 الفصل ان اطلع عليه اى على الوهم بالفرائض الدالة على وهم راويه من
 وصل مرسل او منقطع وادخل حديث في حديث او نحو ذلك من ^{الاشياء}
 القائمة ويحصل معرفة ذلك بكثرة تنوع وجمع الطرق وهذا
 هو المعلن وهو من انواع علوم الحديث وادقها ولا يقوم به
 الا من رزقه الله فهما تافيا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب

نار:

معه من قدامه في عليه السلام قد اهدى اليه عظمى الدنيا
معه من قدامه في عليه السلام قد اهدى اليه عظمى الدنيا

منها الاثنتان
والاثنى عشر
والاثنى عشر

للبخاري والعقيلي وغيرها بشرطه ان لا يستمر عليه بل ينتهي بانها
 الحاجة فلو وقع الابدال المصلحة بل لا غراب شلا فهو من انفس
 الموضوع ولو كان وقع غلطاً فهو من المقلوب والمعلل وان كانت المخالفة
 بتغير حرف او حرف مع بقاء صورة الخط في السياق فان كان ذلك
 بالنسبة الى اللفظ والمصحف وان كان بالنسبة الى الشكل فالمرق
 ومعرفة هذا النوع مهمة وقد صنف فيه ابو احمد العسكري ابو
 الحسن الدار القطني وغيرهما واكثر ما يقع في المتن وقد يقع في اللفظ
 التي في الاسانيد ولا يجوز تعدد غير صورة المتن مطلقاً ولا اختصار منه
 بالنقص ولا ابدال اللفظ المرادف باللفظ المرادف لا العالم بدل
 الالفاظ وما يحيل المعاني على الصحيح والمستلزم واما اختصار الحديث
 فالأكثر من على جوازه بشرط ان يكون الذي يختصره عالماً بالان العالم لا
 ينقص من الحديث الا ما لا يتعلق بما يبقيه منه بحيث لا يختلف الدلالة
 ولا يخل البيان حتى يكون المذكور والمخذوف بمنزلة خبرين او بدل ما
 ذكره على ما خذفه بخلاف الجاهل فانه قد ينقص ماله تعلق كترك
 الاستثناء واما الرواية بالمعنى فالاختلاف فيها شهير والاكثر على الجواز
 ايضا ومزا فوي جتهم الاجماع على جواز شرح الشريعة للجم بلسانهم للعارف
 به فاذا جاز الابدال بلغة اخرى فجاز بالغة العربية اولى وقيل
 انما يجوز المفردات دون المركبات وقيل انما يجوز لمن يستحضر اللفظ
 ليتمكن من الصرف فيه وقيل انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث ففسى لفظ

او اقلت لا يظهر هذا السياق كثير مع وجود من الشرح من المثلثات
 صحيح الشرح ان الجوف ما وقع التغيير فيه بالنسبة الى الحروف
 وصحيح المتن ان يكون التغيير في الحروف وليس فائلاً باسوء كانت
 مضمومة او مفتوحة او مكسورة فان المراد اعم من تغيير الذات و
 سببه فواجبه فاسم الحرف

وبقي معناه من شئ ما ذهنته فله ان يروى بالمعنى لمصلحة تحصيل
 الحكم منه بخلاف من كان مستحضر اللفظة وجميع ما تقدم يتعلق
 بالجواز وعدمه ولا شك ان الاولي ايراد الحديث بالفاظه دون
 التصرف فيه قال القاضي عياض بنو سبب باب الرواية بالمعنى لنقل
 يتسلط من لا يحسن من يظن انه يحسن كما وقع لكثير من الرواة
 قديما وحديثا والله الموفق فان خفي المعنى بان كان اللفظ متماثلاً
 بقوله احتج الى الكتب المصنفة في شرح الترمذي كتابا في عبيد التمام
 بن سلام وهو غير مرتب وقد رتبته الشيخ موفق الدين ابن قدامة
 على الحروف واجمع منه كتابا في الهروزي وقد اعني به لفاظ ابو
 موسى المديني فغقب عليه واستدرك والمرحوم في كتاب اسمه
 الفائق حسن الترتيب ثم جمع الجميع ابن الاثير في النهاية وكتاب اسهل
 الكتب تناول اعم اعوار قليل فيه وان كان اللفظ مستعملاً بكثرة
 لكن في مدلوله دقة احتج الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار
 وبيان المشكل منها وقد اكثر الائمة من الصانين في ذلك كالطحاوي
 والخطابي وابن عبيد البر وغيرهم ثم الجبال الراوي في السبيلين
 في الطعن وسببها ان احدها ان الراوي قد يكثر ثبوته من علم او
 كنية او لقب او صفة او حرفة او نسب فيشتهر بشي من فاسد كونه
 بغير ما تشهر به لغرض من لا غرض فيظن انه آخر فيحصل للجهل بحال
 وصفوا فيه او هذا النوع الموضح لا وهام الجمع والتفريق

وهو ما يميز عبد الله بن شبيب الخطيب

وأما في الخطيب وسبقه إليه عبد الغني هو ابن سعيد المصري وهو
 الأود وأيضاً ثم الصوري ومن أمثله محمد بن السائب بن بشر السكيتي
 نسبة بعضهم إلى جده فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم حماد بن سائب
 وكناه بعضهم أبا النصر وبعضهم أبا سعيد وبعضهم أبا هشام فصار
 يلقبائه جماعة وهو واحد ومن لا يعرف حقيقة الأمر فيه لا يعرف
 من ذلك والأمر الثاني أن الراوي قد يكون مقلداً من الحديث فلا يكثر
 الأخذ عنه وقد صنفوا فيه الواحدان وهو من لم يرو عنه إلا واحد
 ولو سمي الراوي فمن جملة مسلم والخضر ابن سفيان وغيرها ولا
 يسمى الراوي اختصاراً من الراوي عنه كقوله أخبرني فلان أو شيخ
 أو رجل أو بعضهم أو ابن فلان ويستدل على معرفة اسم المبهمة بوروده
 من طريق أخرى مسمى وصنفوا فيه المبهمة ولا يقبل فيه حديث
 المبهمة ما لم يستمر رواية لأن شرط قبول الخبر عند الراوي ومن أهم
 اسمه لا يعرف عينه فكيف عند الله وكذا لا يقبل خبر ولو لم يلق
 التعديل كان يقول الراوي عنه أخبرني الثقة لأنه قد يكون ثقة عنده
 بخروجاً عنه غيره وهذا على الأصح والمستلزم لهذه النكتة لم يقبل
 المرسل ولو أرسله العدل جاز ما به لهذا الاحتمال بعينه وقيل يقبل
 تمسكاً بالظاهر إذ الجرح على خلاف الأصل وقيل إذا كان ثلثاً لم عالماً
 أخيراً ذلك في حق من يوافقه في مذهبه وهذا ليس من مباحث
 علوم الحديث والله الموفق فان سمي الراوي وانفرد راوواً واحد

الكاتب

نقل من نسخة بخط عبد الله بن شبيب الخطيب

إذا كان شاهداً لذلك
 قد يقال ما الفرق بين ينفرد و
 بين غير حق يشترط أن يكون
 بالتعديلات دون انفرد فاسم الخلفي

بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم إلا أن يوثقه غيره من انفرد عنه
 الأصح وكذا من ينفرد إذا كان شاهداً لذلك أو أن يوثقه أثنان فصاعداً
 ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور وقد قيل روايته جماعة بغير
 قيد ورد بها الجهور والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه
 الاحتمال لا يلق القبول بمردها ولا يقبلها بل يقال في موقوفه إلى استبانة
 حاله كما جزم به إمام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح في من جرح فخرج
 غير مفسر ثم البدعة وهو السبيل نسخ من أسباب الطعن في الراوي
 وهو إما أن تكون بمكفر كان يعتقد ما يستلزم الكفر أو بمفتق فالأول
 لا يقبل صاحبها بالجمهور وقيل يقبل مطلقاً وقيل إن كان لا يعتقد
 حل الكذب لنصرة مقالته قبل والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعة
 لأن كل طائفة تدعي أن مخالفتها مبتدعة وقد نبأ عن فتكفر مخالفاً
 فلواخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف فالعتمد
 أن الذي رده روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين
 بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه فقامت من ذلك بهذه الصفة و
 وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من
 قبوله والثاني وهو من لا يقتضي بدعته التكفير أصلاً وقد اختلف
 أيضاً في قبوله ورده فقيل بمرده مطلقاً وهو بعيد وأكثر ما علة أن
 في الرواية عنه ترويجاً لأمره وتوبيخاً بذكره وعلى هذا فينبغي أن يروى
 عن مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع وقيل يقبل مطلقاً إلا أن

قد يقال ما الفرق بين ينفرد و
 بين غير حق يشترط أن يكون
 بالتعديلات دون انفرد فاسم الخلفي
 بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم إلا أن يوثقه غيره من انفرد عنه
 الأصح وكذا من ينفرد إذا كان شاهداً لذلك أو أن يوثقه أثنان فصاعداً
 ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور وقد قيل روايته جماعة بغير
 قيد ورد بها الجهور والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه
 الاحتمال لا يلق القبول بمردها ولا يقبلها بل يقال في موقوفه إلى استبانة
 حاله كما جزم به إمام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح في من جرح فخرج
 غير مفسر ثم البدعة وهو السبيل نسخ من أسباب الطعن في الراوي
 وهو إما أن تكون بمكفر كان يعتقد ما يستلزم الكفر أو بمفتق فالأول
 لا يقبل صاحبها بالجمهور وقيل يقبل مطلقاً وقيل إن كان لا يعتقد
 حل الكذب لنصرة مقالته قبل والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعة
 لأن كل طائفة تدعي أن مخالفتها مبتدعة وقد نبأ عن فتكفر مخالفاً
 فلواخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف فالعتمد
 أن الذي رده روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين
 بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه فقامت من ذلك بهذه الصفة و
 وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من
 قبوله والثاني وهو من لا يقتضي بدعته التكفير أصلاً وقد اختلف
 أيضاً في قبوله ورده فقيل بمرده مطلقاً وهو بعيد وأكثر ما علة أن
 في الرواية عنه ترويجاً لأمره وتوبيخاً بذكره وعلى هذا فينبغي أن يروى
 عن مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع وقيل يقبل مطلقاً إلا أن

[illegible][illegible]

قوله فهو مخطو غريبة الحسن لذاته اه قلت مقتضى النظر انه ارجح
من الحسن لذاته فان المتابع بالفتح اذا كان مقبولا خيسته حسن وقد
انضم اليه المتابع بالفتح

قوله هو بناء ما ينبغي اليه الاسناد قلت ان
لفظ ما المراد به الكلام كما في قوله الاسناد

كلام ينبغي اليه الاسناد

مؤيد منكم

ذلك الشخص الا ان من رجة نفسه النكاح
من غير متابعة من دوله فوات المراد بقوله فوق
من المسند تاو المسئلة فاسم الحضور

فعلت بحضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا او يقول هو
 وغيره فعل فعلا بحضرت النبي صلى الله عليه وسلم كذا ^{او يذكرك} انكاره ذلك
 ومثال المرفوع من القول حكما ^{للمصريح} لا تصرح بما يقول الصحابي الذي
 لم ياخذ عن الاسرار ^{التي} ما لا مجال للاجتهاد فيه ولا له ^{تعلق} بيان لغة
 او شرح غريب كالاجابة عن الامور ^{الماضية} من بدء الخلق واخبار
 الانبياء والائمة كاللحم والفتن واحوال يوم القيمة وكذا الار
 عما يحصل بفعله ثواب مخصوص وعذاب مخصوص وانما كان له حكم
 المرفوع لان اخباره بذلك يقتضي خبره وما لا مجال للاجتهاد فيه
 يقتضي موقفا للقبائل به ولا موقف للصحابة الا النبي صلى الله عليه
 وسلم وبعض من يخبر عن الكتب القديمة فلهذا وقع الاحتراز عن
 القسم الثاني فاذا كان كذلك فله حكم ما لو قال رسول الله صلى
 الله وسلم هو مرفوع سواء كان مما سمعه منه او عنه بواسطة
 ومثال المرفوع من الفعل حكما ان يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد
 فيه فينزل على ان ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال
 الشافعي في صلوة علي في الكسوف في كل ركعة اكثر من ركعتين ومثال
 المرفوع من التقرير حكما ان يخبر الصحابي انهم كانوا يفعلون في زمان
 النبي صلى الله عليه وسلم كذا فانه يكون له حكم المرفوع من جهة
 ان الظاهر اطلاقه صلى الله عليه وسلم على ذلك التوفرد واعلمهم
 على سؤاله من مورد ينهم لان ذلك الزمان زمان نزول الوحي

ولا يقع

فلان يقع من الصحابة فعل شيء ويستمررون عليه الا هو غير ممنوع
 الفعل وقد استدل جابر بن عبد الله وابو سعيد رضي الله عنهما
 على جواز القول بانهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان فما
 ينهي عنه لهنى عنه القرآن وياتي بقول حكما ما ورد بصيغة
 الكناية في موضع الصيغ الصريحة بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم
 كقول التابعين عن الصحابي برفع الحديث او يرويه او يسميه يسميه
 او رواه او يبلغ به او يرواه وقد يقتضون على القول مع حذف
 الفاعل ويريدون به النبي صلى الله عليه وسلم كقول ابن سيرين
 بن ابي هريرة قال قال تعالى تلوون قوما الحديث وفي كلام الخطيب
 انه اصطلاح خاص باهل البصرة ومن الصيغ المحتملة قول
 الصحابي من السنة كذا فاذا كان كذلك فذلك مرفوع ونقل
 ابن عبد البر فيه الاتفاق قال واذا قالها غير الصحابي فكذلك
 ما لم يصفها الى صاحبها كسنة العمري وفي نقل الاتفاق نظر
 فعن الشافعي في اصل المسئلة قولان وذهب اليه انه غير مرفوع ابو
 بكر الصديق في من الشافعية وبوبكر الرازي من الحنفية وابن تيم
 من اهل الظاهر واحتجوا بان السنة تروى بين النبي صلى
 الله عليه وسلم وبين غيره واجيبوا بان احتمال ارادة
 النبي صلى الله عليه وسلم بعيد وقد روى البخاري في صحيحه
 في حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه في

كذا قال بعض من يرويه المرحومة بانها سنة النبي عليه السلام اذا قاله
 كبراه الصحابة كان كذا مثلا اذ ليس قبله ان منه النبي صلى الله عليه وسلم
 ومنها ان يورد في مقام الاحتجاج ولان الصحابة يجهلون
 والجهل لا يقلل مجتهد انه حرف في السنة النبي عليه السلام فاسم

فقتله مع الحجاج حيث قال له ان كنت تريد السنة فحج بالصلوة فقال
ابن شهاب قولي لسالم افعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
وهل يعنون بذلك السنة فقل سالم واحد الفقهاء السبعة من
اهل المدينة واحد المتأخرين من الصحابة انهم اذا اطلقوا
السنة لا يريدون بذلك السنة النبي صلى الله عليه وسلم واما
قوله بعضهم ان كان مرفوعا فلم لا يقولون فيه قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم فجوابه انهم تركوا الجزم بذلك تورعا واحتياطا ومن هذا قول
ابن قلابة عن اسحق بن السنينة اذا تروى في الخبر على النبي اقام عندهما
سبعين اخراجه في الصحيح قال ابو قلابة لو شئت لقلت ان انسكا
رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم اي لو قلت لم الكذب لان قوله من
السنة هذا معناه لكن ابراهه بالصيغة التي ذكرها الصحابي
او في ومن ذلك قول الصحابي امرنا بكذا او نهينا عن كذا فالخلاف
فيه كالحلاف في الذي قبله لان مطلق ذلك ينصرف بظاهره الى
من له الامر والنهي فهو الرسول صلى الله عليه وسلم وخالف في ذلك
طائفة وتمسكوا باحتمال ان يكون المراد غيره كما مر القرآن او
الاجماع او بعض الخلفاء والاستنباط واجيب بان الاصل
هو الاول وما عداه محتمل لكنه بالنسبة اليه مرجوح وايضا فمن
كان وطاعة وتيسر اذا قال ائرت لا يفهم عنه ان امره الرئيسي
واما قول من قال يحتمل ان يظن ما ليس بآمر او افلا اختصاص له

بهذه

بهذه المسئلة بل هو مذكور فيما لورج فقال امرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم بكذا وهو احتمال ضعيف لان الصحابي عند عارف
باللسان فلا يطلق ذلك الا بعد التحقيق ومن ذلك قوله كذا يفعل كذا فلم
حكم الرفع ايضا كما تقدم ومن ذلك ان يحكم الصحابي على فعل من الافعال
بانه طاعة لله او لرسوله او معصية كقول عمار من صام اليوم الذي
يشبك فيه فقد عصي بالقلم صلى الله عليه وسلم فلهذه حكم الرفع
ايضا لان الظاهر ان ذلك فيما نقيه عنه صلى الله عليه وسلم او شترى
غاية كسناد الى الصحابي كذلك او مثل ما تقدم في كون اللفظ يقتضي
التصريح بان المنقول هو من قول الصحابي او فعلم او من تقريره
ولا يجزئ فيه جميع ما تقدم بل معظمه والتشبيه لا يشترط فيه
المساواة من كونه وجه وما كان هذا المختصرا لا لجميع
النوع علوم الحديث استطردت منه الى تعريف الصحابي ماهن
فقلت وهو من النبي صلى الله عليه وسلم مؤمن به ومات على الاسلام
ولو تحالت ردة في الاصح والمراد باللقاء ما هو اعم من المجالسة
والمخالطة ووصول احدهما الى الاخر وان لم يكلمه ويدخل فيه
دعوة احدهما الاخر سواء كان بنفسه ام بغيره والتعبير باللقاء
اولى من قول بعضهم الصحابي من رآه النبي صلى الله عليه وسلم لان يخرج
ابن ام مكتوم ونحوه من العيان وهم صحابة بلا تردد واللفظ في هذا
التعريف كالجنس وقوله مؤمننا كالفصل يخرج من حصول اللقاء

بهذه

المذكور لكن في حال كونه كافرا او قولا به فضل يخرج من لقيه مؤمنا
لكن بغيره من الانبياء لكن هل من يخرج من لقيه مؤمنا به بان يبعث
ولم يذكر البعثة وفيه نظرو قولي ما على الاسلام فضل ثالث يخرج
من ارتد بعد ان لقيه مؤمنا ومات على الردة كعبيد الله بن جحر
وابن حنبل وقولي ولو تحللت ردّة اي بين لقاءه مؤمنا به وبين
موته على الاسلام فان لم تصحبه باق كسواء لقيه ثانيا ام لا وقولي
في الاصح اشارة الى الخلاف في المسئلة وبدل عاريجان الاول قصّة
بثغت بل قيل فانه كان من ارتد واتى به الى ابكر الصديق اسيرا
فعاد الى الاسلام فقبل منه ذلك وزوجه اخته ولم يختلف احد
عن ذكره في الصحابة ولا عن تخرجه احاديثه في المسانيد وغيرها
تبينها ان احدهما لا خفاء برجحان رتبته من لادمة صلى الله عليه وسلم
وقالوا معه وقتل تحت رايته علم لم يلازمه ولم يحضر مع مشركي
من كلمة يسير ادم شاه قليلا وراه على بعدا وفي حال الطفولة وادكان
نزل في الصحبة حاصلا للجميع ومن ليس له منهم سماع منه فدينه
مرسل من حيث الرواية ومع ذلك معدودون في الصحابة بملا
ميرزا الرزية وثانيهما يعرفون صحابيا بالتواتر والاستفاض
او الشهرة او باخبار بعض الصحابة او بعض ثقات التابعين او با
غيره بانه صحابي اذا كان دعواه ذلك يدخل تحت الامكان وقد
استشكل هذا الاخير جماعة من حيث انه دعواه ذلك نظير دعوى

مرقا

مرقا انا عدله ويحتاج الى تأمل او ينتهي غايه الاسناد
الى التابع وهو من لقي الصحابي كذلك وهذا متعلق باللقاء
وما ذكره مع الاقيد الايمان به وذلك حاصر بالبتى عليه
السلام وهذا هو المختار خلافا لما اشترط في التابع
طول الملازمة او صحبة السماء او التمييز وبقى بين
الصحابة والتابعين طبقته اختلف في الحاقهم باصحاب
وهم المحضرون الذين ادركوا الحاهلية والاسلام ولم يروا النبي
عليه السلام فقدم ابن عبد البر في الصحابة وادعى عياض
وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم صحابة وفيه نظر لانه
افصح في حطب كتابه بانه انما اورد في ليكون كتابه مملوفا
منوعا لاهل القرآن الاول والصحيح انهم معدودون
في كتاب التابعين سواء عرفوا ان الواحد منهم كان مسلما
في زمن النبي عليه وسلم كالجاثليام لا لكن ان ثبت ان النبي
صلى الله عليه وسلم ليس له كشف له من جميع من الارض
فراهم فينبغي ان يعد كل من كان مؤمنا في حياته اذ ذلك
وان لم يلاقه في الصحابة لحصول الرواية من جانب صلى الله
عليه وسلم فالقسم الاول مما تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة
وهو ما ينسب اليه غاية الاسناد هو المرفوع سواء كان ذلك
الانتهاء بانساده متصل ام لا والثاني الموقوف وهو

ينتهي الى الصحابي والثالث المقطوع وهو ما ينتهي الى الثاني
ومن دون التابعي من اتباع التابعين فمن بعدهم فيساي في
التسمية مثل اي مثل ما ينتهي الى التابعي في تسمية جميع
ذلك مقطوعا وان ثبت قلت موقوف على فلاذ لم تخط
التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع والمنقطع
من مباحث المتن كما ترد وقد اطلق بعضهم هذا في موضع
هذا او بالعكس تجوزا عن الاصطلاح وتقال للاخيرين
ان الموقوف والمقطوع الاثر والسند في قول اهل الحديث
هذا حديث مسند هو مرفوع صحابي بسند ظاهره
الاتصال فقولي مرفوع كالجنس وقولي صحابي كالفصل
يخرج به ما دفعه التابعي فانه مرسل ومن دونه فهو مفضل
او معلق وقولي ظاهره الاتصال يخرج ما ظاهره الانقطاع
ويدخل ما فيه الاحتمال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال
من باب الاول وفيهم من التقييد بالظهور وان الانقطاع
الحق كمنفعة المدرس والمعا صرا الذي لم يثبت لنا لا يخرج
الحديث عن كونه مسندا لطباق الائمة الذين خرجوا المسند
على ذلك وهذا التعريف موافق لقول الحاكم المسند ما رواه
المحدث عن شيخ يظهر كما علمه وكذا الشيخ متصلا الى اصحاب
ومولى الله صلى الله عليه وسلم واما الخطيب فقال السند

المتصل

المتصل فعليه هذا الموقوف اذا جاء بسند متصل حتى عنده
مسند الكافي قال ان ذلك قد ياتي بقله وابعاد بن عبد البر
حيث قال السند المرفوع ولم يتعرف لكسناد فانه يصدق
على المرسل والمفضل والمنقطع اذا كان المتن مرفوعا ولا فاقا
للمرفوع وان قل عدة او عدد رجال السند فاما ان ينتهي
الى النبي صلى الله عليه وسلم بذلك العدد القليل بالنسبة الى
اخر روي ذلك الحديث بعينه بعدد كثير او ينتهي الى امام
من ائمة الحديث ذي صفة عليته كالحفظ والثقة والقبول
والتصنيف وغير ذلك من الصفات المقتضية للترجيح
كشعبته وما لك والشورى والشافعي والبخاري ومسلم وغيرهم
فالاول وهو ما ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم العلوي المطلق
فان استفاد ان يكون سنده صحيحا كما في الغاية القصوى
والافضوية العلوية موجودة ما لم يكن موضوعا فهو
كالعدم والثاني العلوي النسبي وهو ما يقل العدد فيه الى
ذلك الامام ولو كان ذلك العدد من ذلك الامام انتهى
كثيرا وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى غلب ذلك
على كثير منهم بحيث اهلوا بالانقطاع بما هو اقرب اليه
كان العلوي مطلقا مرفوعا فيه لكونه اقرب الى الصحة وقلة
الخطأ لانه ما من راو من رجال السند الا والخطأ جائر

عليه فكلمة كثره الكسائط وطال السند كثره مظان التجوز
وكلمة قلت قلت فان كان في النزول مرتبة ليست في العلوي كان
يكون رجاله او ثبوته او احفظ او الاثمة او الاصل فيه
اظهر فلا ترد في ان النزول اولي واما من رجع النزول
مطلقا او ارجح بان كثرة البحث تقتضي المشقة فيعظم الجبر
فذلك ترجح بامر اجنبي عما يتعارف بالصحيح والتضعيف
وفيه اي في العلوي النبي الموافقة وهو الوصول الى شيخ احد
المستفيين من غير طريقه والطريق الذي يصل الى ذلك المص
المعين مثاله روا البخاري عن قتبية عن مالك حديثا فلورونه
من طريقه كان بيننا وبين قتبية ثمانيتهم ولورونه ذلك
الحديث بعينه من طريقه ابي العباس السراج عن قتبية مثله
لكان بيننا وبين قتبية في سبعة فقد حصلت لنا الموافقة
مع البخاري في شيخهم بعينه فعلق الاسناد على البخاري واليه وفيه
اد في العلوي النبي البديل وهو الوصول الى شيخ شيخه
كذلك كان يقع لنا ذلك الاسناد بعينه من طريق اخر التقي
عن مالك فيكون التقي بدلا فيه من قتبية واكثر ما يعبر به
الموافقة والبديل اذا قارنا بالعلوي والافهم الموافقة
والبديل بدونه وفيه اد في العلوي النبي المساواة وهي
السواد عند الاسناد من الراوي الى اخره ان الاسناد

مع اسناد احد المصنفين كاد يروى النساء مثلا حديثا
يقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه احد عشر نفسا
فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بالاسناد اخر الى النبي صلى الله
عليه وسلم يقع بيننا فيه وبين النبي صلى الله عليه وسلم احد عشر
نفسا فتساروا النساء من حيث العدد مع قطع النظر
عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص وفيه اي في العلوي النبي
ايضا المصاحفة وهو الاستواء مع تليده ذلك المص على الوجه
المشروح او لا سميت مصاحفة لان العادة جرت في الغالب
بالمصاحفة بين من تلاقيوا نحن في هذه الصلاة كان
لعتينا النساء فكانا صافحتاه وتنا بدلا العلوي باقسام
المذكورة النزول فيكون كل قسم من قسم العلوي غير قد يقع
بقايم من قسم النزول خلافا لمن زعم ان العلوي غير تابع
للنزول فان يتشارك الراوي ومن ورو عنه في امر من الاسناد
المتعلقة بالرواية مثل السنن واللق وهو الاخذ عن المشايخ
فهو التواء الذي يقال له رواية الاقران لانه لا يرد لاويا
عن قربة وان روى كل منهما اي القريبيين عن الاخر فهو
المدح وهو اصح من الاول فكل يدعي اقران وليس كل اقران
مرتبجا وقد صنفنا له ارقطني في ذلك وصنفنا بروا شيخ
الاصبهافي في الذي قبله واذا روى الشيخ عن تليده صدق

أن كلا منهما يروى عن الآخر فهل يستلزم ذلك بحث والظاهر
لأنه من رواية الأكا بر عن الأصاغر والسلاج ما أخذ من
ديننا حتى الوجه فيقتضي أن يكون ذلك مستويا من الجانبين
فلا يجزئ فيه هذا وإن روى الراوي عن هودونة في السنن أو في
اللقا وفي المقداد فهذا النوع هو رواية الأكا بر عن الأصاغر
ومنه أي من جملة هذا النوع وهو أصح من مطلق رواية
الأباة عن الأبناء والصحابة عن التابعين والشيخ عن تلميذه
وتخذه ذلك وفي عكس كثيرة لأنه هو الملوكة الغالب
وفائدة معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم وتدرجهم من
وطم وقد صنّف الخطيب في روايته الأباة عن أبناء تقيف أو في
جزء لطيفنا في روايته الصحابة عن التابعين وجمع الحفاظ
صلاح الدين العلوي من المتأخر مجلدا كبيرا في معرفة مروري
عن أبيه عن جده عن النبي عليه السلام وفيه ما يعود
الضمير في قوله عن جده على الراوي ومنه ما يعود فيه على أبيه
وبين ذلك وحقيقه وخبر في كل ترجمة حديثنا من مرورية
وقد لحقت كتاب الماكور وزدت عليه تراجم كثيرة جدا
وأكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الأباة بأربعة
عشر أباً وإن لم تترك اثنتان عن شيخ وتقدم موت أحدهما على الآخر
فهذا هو المطلوب واللاحق وأكثر ما وقعنا عليه من ذلك ما بين

الراويين

الراويين فيه في الروايات مائة وخمسون سنة وذلك أن
الحافظ السلفي سمع منه أبا علي البردائي أحد مشايخه
حديثا ورواه عنه ومات على رأس مائة سنة ثم كان آخر
أصحاب السلفي بالسماع سبط أبو القاسم عبد الرحمن ابن مكي
وكان وفاته سنة خمس وخمسين وثمانمائة ومن قديم ذلك أن
الجبار وحديث عن تلميذه أبي العباس السراج في التناج
وعنده مائة سنة وستة وخمسين ومائتين وآخر من حدث
عن السراج بالسماع أبو الحسن الحفارق ومات ثلاثين
وثلاث مائة وغالب ما يقع من ذلك أن المسوء منه ويتأخر
بعد موت أحد الراويين عنه زمانا حتى يسمع منه بعض
الأحداث يعثر بعد السماع منه دهر أطول لا يحصل
من مجموع ذلك نحو هذه المدة والتم الحرف وان روى الراوي
عن الاثنين متفقين أو مع إمام الأباة أو مع إمام الجدار مع النسبة
ولم يميزا عما يحصر كلا منهما فإن كان اثنين لم يفرق ومن
ذلك ما وقع في البخاري في رواية أحمد غير منسوبة عن ابن
وهب فإنه أما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى أو عن محمد
غير منسوب فإنه أما محمد بن سلام أو محمد بن يحيى الرهبي
وقد استوعبت ذلك في مقدمته شرح البخاري ومن أراد
لذلك ضابطا كلياً يمتاز به أحدهما عن الآخر فاختص

هي اذ الراوي باحدهما يثبت من المهمل ومنه لم يثبت ذلك
او كان مختصا بهما معا فاشكال شديد فيرجع فيه الى القرائن
والظن الغالب وان روى عن شيخ حديثا فجدد الشيخ مروية
فان كان جزمها كان يقول كذب علي او ما رويت هذا ونحو ذلك
فان وقع منه ذلك رده ذلك لغير كذب واحد منهما لا يعينه
ولا يكون ذلك قادحا في اخبرهما للتعارف من اركان حجة احتمالا
كان يقول ما اذكر هذا الا ولا اعرف قيل ذلك الحديث في الاصح
لان ذلك يحمل على سنان الشيخ وقيل لا يقبل لان الفرع يبع الاصل
في اثبات الحديث بحيث اذا ثبت الاصل ثبت رواية الفرع فكذا
فكذلك ينبغي ان يكون فرعا عليه وبتعاله في النفي وهذا متعقب
بان عدالة الفرع تقتضي صدقه وعدم علم الاصل لا ينشأ فيه
فالمثبت مقدم على النافي واما قيل ذلك بالشهادة الاصل بخلاف
الرواية فافترقا وفيه اى في هذا الشيء صنف الذارق قطع كتاب
من حديث ونسئ وفيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح لكونه
كثير منهم حديثا با حديث فلما عرضت عليهم لم يذكروها
لكنهم لا يعتمدون على الروا عنهم صادوا برواها عن الذين رووها
عنهم عن انفسهم كحديث سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي
هريرة مرفوعا في قصته الشاهد واليمين قال عبد العزيز
محمد بن داود في حديثه وبسقة بن ابي عبد الرحمن عن سهل

قال

قال فلنثبت كقولنا عنه فلم يعرفه فقلت انه ربيع حدثني
عنك بذلك فكان سهل بعد ذلك يقول حدثني ربيع عن ابي
حدثته عن ابيه فظنا هره كثيرة وان اتفق الرواة في اسناد
من الاسانيد في ضيع الاداء كمعت فلا فواحد بشا فلان قال
حدثنا فلان وغير ذلك من المصنع او غيرها من الحالات
القولية كمعت فلانا يقول كقولنا بالله لقد حدثني فلان
الى اخره او الفعلية كقولنا دخلنا على فلان فاطمنا ثم الى
اخره والقولية والفعلية معا كقولنا حدثني فلان وهو لم يذ
يلحظه قال امنت بما لقدرنا الى اخره فهو المسلسل وهو من ضفة
الاسناد وقد يقع التسلسل في معظم الاسناد كحديث المسلسل
بالاولية فان السلسلة انشأ في ابي حنيفة بن عينة فقط
ومن رواه مسلسلا الى منتهاه فقد وهم وصنع الاداء المشار
اليه على ثمان مرات الاولى سمعت وحدثني ثم اخبرني وقرأت
عليه وهي المرتبة الثانية ثم قرأ عليه وانا الجمع وهي الثالثة ثم
انشأ في وهي الرابعة ثم قال لني وهي الخامسة او بالاجازة
وهي السادسة ثم كتب الى بالاجازة فهي السابعة ثم ونحوها
من الصنيع المحتملة للتساع والاجازة وعدم السماء ابنا
وهذا امثل قال وذكر وروي في اللفظ الاول من صنيع الاداء
وهو كمعت وحدثني صالحان لمن كعب وحده من لفظ

الشيخ وتخصيص الحديث بجمع عن لفظ الشيخ هو الشائع
بين اهل الحديث اصطلاحا ولا فرق بين الحديث والاختبار
من حيث اللفظ وفي ادعاء الفرق بينهما كلف شديد لكن لما انقرض
الاصطلاح صار ذلك حقيقة عرفية فيقدم على الحقيقة
للغوية مع ان هذا الاصطلاح انما اشتهر عند المشافهة ومن
تبهم واما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل اطلاق
والحديث عندهم بمعنى واحد فان جمع الراوي او اتي صيغة الجمع
في الصيغة الاولى كان يقول حدثنا فلان او كعنا فلانا يقول
فهو دليل على انه كمع منه مع غيره وقد تكون النون للعظمة
بقلة واقلها المراتب اخرجها او اصرها او اصرح صيغ
الاداد في كماع قائلها لانها لا يجتمع في كلمة ولا في حديثي قد يظن
في الاجازة يدليسا وادفعها فعدا ما يقع في الاملا من ما فيه
من التثنية والتخفيف والثالث وهو اخبرني والرابع وهو قرأنا
عليه لمن قرأ بنفسه على الشيخ فان جمع كان يقول اخبرنا او قرأنا
عليه فهو كالحل وهو قرائ عليه وانما يجمع وعرف من هذا ان
التعبير بقرائ لمن قرأ اخبر من التعبير بالاختبار لان اوضح
بصورة الحال تبين القراءة على الشيخ احد وجوه التحمل
عند الجمهور وابعده من ابي ذلك من اهل العراق وقد كثر
انكار الامام مالك وغيره من المدنيين عليه في ذلك

حتى

حتى بالجمع بعضهم فرجها على السماء عن لفظ الشيخ وذهب جميعهم
منع الجادة وحكاها في اوائل صحيحة عن جماعة من الأئمة الى ان
السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه يعني في الصحة والقوة
سواء والله اعلم والاشياء من حيث اللفظ والاصطلاح المتقدمة
بمعنى الاخبار الا في عرف المتأخرين فهو الاجازة كمن لا ينها
في عرف المتأخرين للاجازة وعنقته المعاصر محمولة على
السماع بثبوت المعاصر الا من المدثر فانها بخلاف غير المعاصر
فانها تكون مرسله او منقطعة فشرط حملها على السماء
بثبوت المعاصر الا من المدثر فانها ليست محمولة على السماء
وقيل يشترط في حمل عنقته المعاصر على السماء بثبوت
لقائلها او الشيخ والرواية عنه ولو مرة واحدة ليحصل
الامن باقي معنفة عن كونه من الخلق هو المختار بتعالين
المدني والنجادة وغيرهما من التقاد واطلقوا المشافهة
في الاجازة المستلقة بها تجوز او كذا تجوز المكاتب في
الاجازة المكتوب بها وهو موجود في عبارة كثيرة
من المتأخرين بخلاف المتقدمين فانهم انما يطلقونها
فيما كتب الشيخ من الحديث الى الطائفة سواء اذن في رواية
ام لا لانها اذا كتبت اليه بالاجازة فقط ولم يشرطوا في صحة
الرواية بالمساواة اقترن بها بالاذن بالرواية وهي اذا حصل

هذا الشرط ارفع انواع الاجازة لما فيها من التعيين والتخصيص
وموردتها ان يدعى الشيخ اصله واما قام مقامه للطالب
او بحضور الطالب الاصل للشيخ ويقول في الصورتين
هذه رواية عن فلان فاروه عن شرط ايضا ان يمكنه
منه اما بالتملك او بالعارية لينقل منه ويتبادل عليه والا ان
نادم واسترد في الحال فلا يتبين ارفعه لكن لها زيادة مرتبة
على الاجازة المعينة وهو ان يميزه الشيخ برواية كتاب معين
او يبين له كيفية روايته لم واذا دخلت المناولة عن الاذن لم
يعتبرها عند الجمهور واجتبه من اعتبرها الى ان منادته اياه
تقوم مقام الاكرام اليه بالكتاب من بلد الى بلد وقد ذهب
الى صحة الرواية بالمكانة المجردة جماعة من الائمة ولولم يقر
ذلك بالاذن بالرواية كانهم اكتفوا بذلك بالعزلة ولم يظروا
فرق قوته بين مناوله الشيخ الكتاب من يده للطالب وبين
ارساله اليه بالكتاب من موضع الى اخر اذا خلا كلا منهما عن الاذن
وكذا اشترطوا الاذن في الوجدادة وهو ان يجد يحفظ يعرف كاتبه
فيقول وجدت بخط فلان ولا يسهو فيه طلاقا خبر في مجرد
ذلك الا ان لم منه اذن بالرواية عنه واطلق قوم ذلك فقلطوا
وكذا الوصية بالكتابة وهو ان يوصي عند موته او سفره
لشخص معين باصله او اصوله فقد قال قوم من الائمة

المتقدمين

المتقدمين يجوز لم ان يروي تلك الاصول عنه بمجرد
هذه الوصية وابي ذلك الجمهور الا ان كان لم منه
اجازة وكذا اشترطوا الاذن بالرواية في الاسلام
وهو ان يعلم الشيخ احد الطلبة باسنى ادوى الكتاب
الفلاحي عن فلان فان كان لم منه اجازة والا فلا عبرة
بذلك كالا اجازة العامة في المجاز لم لا في المجاز لم كان
يقول اجزت لجميع المسلمين او لمن ادركت حيا في
اولاهم الا قاليم الفلاحي او لاهل البلدة الفلانية
وهذا اقرب الى الضمة لقرب الاختصار وكذا الاجازة
للجمهور وكان يكون مبهما او مبهلا وكذا الاجازة
للمعدوم كان يقول اجزت لمن يولد لفلان وقد قيل
ان عطفه على موجود صحيح كان يقول اجزت لك ولئن
سيول لك والا قرب عدم الصحة ايضا وكذا الاجازة
لوجود او معدوم علفت بشرط مشيئة الغير
كان يقول اجزت لك ان شئت وهذا على الاصح
في جميع ذلك وقد حوز الرواية بجميع ذلك سوى الجمهور
ما لم يتبين المراد منه الخطيب وحكاه عن جماعة
من مشايخهم واستعمل الاجازة للمعدوم من القدماء
ابوبكر بن ابي داود وروا ابو عبد الله بن مستدة

واستعمل المعلقة منهم ايضا ابو بكر بن خثيم وروى
 بالا رجاء العامة جمع كثير جمعهم بعض الحفاظ في كتابه
 ورتبهم على حروف المعجم لكثرتهم وكل ذلك كما قال ابن
 الصلاح توسع غير مرضي لان الاجازة الخاصة المعينة
 مختلف في صحتها اختلافا قويا عند القدماء وان
 كان العمل مستقرا على اعتبار عند المتأخرين فهي دون السماء
 بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الترسا المذكور وتروا
 ضعفا لكنتها في الجملة خبر من ايراد الحديث معضلا
 والله اعلم والى ههنا انتهى الكلام في اقسام صيغ الاداء
 بسم الرواة ان اتفقت كما وهم وكما اباهم فصا عدا
 واختلفت بغيرها منهم سواء اتفق في ذلك اثنان منهم
 او اكثر وكذلك اذا اتفقا اثنان فصا عدا في الكنية
 والنسبة فهو النوع النوع الذي يقال له المتفق
 والمفترق وفائدة معرفتهم خثيبتهم ان يظن الشخصان
 شخصما واحدا وقد صنف الخطيب كيا با حافلا وقد
 لخصته وزدته عليه شيئا كثيرا وهذا عكر ما تقدم
 من النوع المسمى بالمهل لانه يفتش منه ان يظن
 الواحد اثنين وهذا يفتش منه ان يظن الاثنان
 واحدا وان اتفقت الاسماء خطأ واختلفت نقصا

سواء

سواء كان مرجع الاختلاف النطق او الشكل فهو
 المتوقف والمختلف ومعرفة من متهما هذا الفن
 حتى قال علي بن مديني لئلا تصحيف ما يتبع في الاسماء
 وتجههم بعضهم باته شي لا يدخل الفيل ولا قبله
 شي بدلا عليم ولا بعده وقد صنف فيه ابو احمد العكرو
 لكنه اضافة الى كتابه التصحيف لم يغم افرده بالتكاليف
 عبد الفتح بن سعيد بجمع بين كتابا في مشيئة الكمال
 النسبة وجميع شيخه الدار فطن في ذلك كتابا حافلا
 ثم الخطيب زيدا ثم جميع الجميع ابو نصر بن ماکو في كتابه
 الاكمال وسند ركا عليهم في كتاب اخرج فيه وهاتم
 وبتنبرها وكتاب من اجمع ما جمع ذلك وهو مقدمة كل محدث
 وقد سنده ركا عليم ابو بكر بن نقطة ما فاته او تجدد
 بعده في مجلد منجم ثم زبل عليه منصور بن سليم يفتح
 السنين في مجلد لطيف وكذلك ابو حامد بن الصابوني
 وجمع الذهبي في ذلك كتابا مختصرا جذا اعتمد فيه
 على الضبط بالقلم فكثرت فيه الغلط والتصحيف المبين
 الموضوع الكتاب وقد ستر الله تع بنو ضيحه في كتاب
 سميته بتصبير المنب بتجوين المشتب وهو مجلد
 واحد فضبطة بالحروف على الطريقة المرضية وزدت

عليه شيئا كثيرا مما اهل علم او عليه وله الحمد على ذلك
وان اتفقت الاسماء خطأ ونظعا واختلفت الابدان فقا
مع ابتلاها خطأ كمحمد بن عقيل بفتح العين ومحمد بن
عقيل بفتحها الاول نيسابوري والثاني قرياني ومحمد بن
وطبقتهما متقاربة او بالعكس كان يختلف الاسماء نظما
وتلف ضحا وتنفق الابدان خطأ ونقضا كشرح بن النعمان
وسري بن النعمان الاول بالشين المعجمة والثاني المهملة وهو
تابع يروي عن علي والثاني بالسين المهملة والجيم فهو
من شيوخ البخاري فهو النوء يقادله المتشابه وكذا
ان وقع ذلك الاتفاق في الكلام ولم يلم الابدان والاختلاف
في النسبة وقد صنف فيه الخطيب كتابا جليلا حافلا
سماه تلخيص المتشابه ثم زيد هو عليه ايضا بما فاته
اولا وهو كثيرة الفائدة ويتركب منه ومما قبله انواء
منها ان يحصل الاتفاق او الاشتباه في الكلام ولم يلم الابدان مثلا
الا في حرف او حرفين فاكثر من احدهما او منهما وهو
على قسمين اما ان يكون الاختلاف بالتغير مع نقصان
بعض الاسماء عن بعض فن امثلة الاول محمد بن سنان
بكر المهملة ونونين بينهما الف وهم جماعة منهم
العرف بفتح العين والواو ثم لتاف شيخ البخاري

ومحمد بن

ومحمد بن سجاد بفتح المهملة وتشديد الهمزة تحتانية
وبعد الالف راوهم ايضا جماعة منهم الهمزة في شيخ عمر بن
يونس ومنها محمد بن جنيد بضم المهملة ونونين الاولى
مفتوحة بينهما ياء وتحتانية تابع يروي عن ابن عجلون
وغیره ومحمد بن جابر بالجيم بعدها بامو حدة واخره
راو وهو محمد بن جابر بن مطم تابع يروي ايضا ومن ذلك
مطرف بن واو صلا كوفي مشهور مطرف بن واو صلا الطاء
بدل العين شيخ اخير يروي عنه ابو حذيفة النهدي ومن
ايضا احمد بن الحسين صاحب ابراهيم سعد واخرون
واحيد بن الحسين مثله لكن بدل اليم بياء تحتانية
وهو شيخ بخاري يروي عنه عبد الله بن محمد البيكدي
ومن ذلك ايضا حفص بن ميسرة شيخ مشهور من طلبة
مالك وجعفر بن ميسرة شيخ لعبد الله بن موسى كوفي
الاول بالحاء المهملة والفاء بعدها صاد مهملة والثاني
بالجيم والعين المهملة بعدها فاء ثم راو من امثلة
الثاني عبد الله بن زيد جماعة منهم في الصحابة صاحب
الاذان ولهم حدة عبد ربه وراو حديث الوضوء
ولهم حدة عاصم وها الضاريان وعبد الله بن يزيد
بزيادة ياء في اولهم الابدان والزاد مكسورة وهم ايضا

جماعة منهم في الصلوة الحظي يكنى ايام موسى وحديث
في الصحيحين والفارسي لم ذكر في حديث عائشة وقد رجم
بعضهم انه الحظي وفيه نظر ومنها عبد الله بن يحيى وم
جماعة وعبد الله بن يحيى بنهم النون وفتح الجيم ونسب
البناء تابع معروف يروى عن علي او يحصل لاتفاق في
الخط والنقل لكن يحصل الاختلاف او الاشتباه
بالقديم والتاخير اما في الاسمين جملة او نحو ذلك
كان يقع والتقديم والتاخير في الاسم الواحد في بعض
حروفه بالنسبة الى ما يشتهر به مثا الاول الاسودين
يزيد ويزيد بن الاسود وهو ظاهرا هو منه عبد الله يزيد
ويزيد بن عبد الله ومثا الثاني ايوب بن سيار
وايوب بن يسار الاول مدني مشهور ليس بالقوة
والاخر مجهول خاتم ومن المبهم عند المحدثين معرفة
طبقات الرواة وقائده الامن من تدخل المشتهرين
وامكان الاطلاع على تبيين المدلس والوقوف على
على حقيقة المراد من العنعنة والطبقة في اصطلاحهم
نسابة عن جماعة مشتركة في السنن ولفاء المشايخ
وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبار
كابين ما لك فانه من حيث بثوت صحته للنسب صلى الله عليه وسلم

بعد

٢٢
بعد في طبقة العشرة مثلا ومن حيث صغر السن بعد
في طبقة من بعدهم فنظر اليه الصحابة باعتبار القيمة
جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن مبان وغيره
ومن نظر اليهم باعتبار قدر ذاك كما سبق الى الاسلام
او شهود المشاهدة الفاضلة جعلهم طبقات والى
ذلك جنح صاحب الطبقات ابو عبد الله محمد بن سعد
البغدادى وكتابه اجمع ما جمع في ذلك وكذلك
من جاء بعد الصحابة وهم التابعون ومن نظر اليهم
باعتبار الاخذ الصحابة فقط جعل الجميع طبقة
واحدة كما صنع ابن حبان ايضا ومن نظر اليهم باعتبار
اللقاب قسمهم كما فعل محمد بن سعد ولكل منهما وجه
ومن المتهم ايضا معرفة هو البدم ووفيتهم لان
بمعرفة يحصل الامن من دعوى المدعى للقائه
بعضهم وهو في نفس الامر ليس كذلك ومن المتهم
ايضا معرفة بلدانهم واطنائهم وقائده الامن
من تدخل الاسمين اذا اتفقا لكن اقترقا بالنسبة
ومن المتهم ايضا معرفة احوالهم بقديلا وتجربا
وجهالة لان الراوى اما يعرف عدالة او يعرفه
او لا يعرف شي من ذلك ومن اهم ذلك بعد

الاطلاع معرفة مراتب الجرح والتعديل لانهم قد يخرجون
الشخص بما لا يستلزم رد حديثه كالمقدّمين المبدئين
ذلك فيما مضى وحضرناها في عشرة وقد تقدم شرحها
مفصلا والعرض هنا ذكر الالفاظ الدالة في اصطلاحهم
على تلك المراتب وللجرح مراتب السوا منها الوصف بما
دل على المبالغة فيه والهجوع ذلك التعبير بافعال كالكذب
النكس وكذا قولهم اليه المنتهى في الوضع او ركن
الكذب وخونته وجماله او وضاع او كذاب لانها
وان كان فيها ندعى مبالغة لكنها دون التي قبلها
واسهلها اذ الالفاظ الدالة على الجرح قولهم فلا يزال
او ينفي الحفظ او فيه اذ في مقال وبين السواد الجرح
واسهل مراتب لا يخفى فقولهم متروكة او ساقطة
او فاحش الغلط او منكر الحديث كمنه من قولهم
ضعيف او ليس بقوي او فيه مقال ومن المراتب
ايضا معرفة مراتب التعديل وادفعها الوصف
التي بما دل على المبالغة واصرح ذلك التعبير
بافعال كادنى السكوت واثبت السكوت اليه المنتهى
في التثبت ثم ما ناكيد بصفة من الصفات الدالة
على التعديل او صفتين كشفقة ثقة او ثبت ثبت

او ثقة

او ثقة حافظ او عدل صابط ونحو ذلك وادناها
مكتسبة بالقرب من الهدى الجرح كيشح ويزو حديثه
وبغيره ونحو ذلك وبين ذلك مراتب لا يخفى وهذه
احكام تتعلق بذلك ذكرتها هنا لتلخيص الفائدة
فاقول نقبل التزكية من عارف سبابها لا من غير
العارف لسلا يركى بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير
مما رآه واخباره ولو كانت التزكية صادرة من تركي
واحد على الاصح خلافا لمن شرط انها لا تقبل الا من
اثنين الحاقها بالشهادة في الاصح ايضا الفرق
بينهما اذ التزكية تستلزم منزلة الحكم فلا يشترط
فيه العدد والشاهد تقع عند الحاكم فافترقا
ولو قيل فيقتل بين ما اذا كانت التزكية في الراوى
مستند من التزكي الى اجتهاده او الى النقل عن غيره
لكان متجها لانه ان كان الاول فلا يشترط العدد
اصلا لانه يكون بمنزلة الحاكم وان كان الثاني
فيجوز فيه الخلاف وتبين انه ايضا لا يشترط فيه
العدد لان اصل النقل لا يشترط فيه العدد فكذا
ما تقدم عنه والله اعلم وينبغي ان لا يقبل الجرح و
التعديل الا من عدد متيقظ فلا يقبل جرح من

من افرط فيه مجرح بما لا يقتضيه رد حديث المحدث
كما لا يقبل تركيبه من اخذ بجرح الظاهر فالحلق التركيب
وقال الذهبي وهو من اهل الاستقراء التام وقد
الرجال لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط
على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقتهم انتهى ولهذا
كان مذهب الشافعي ان لا يترك حديث الرجل
حتى يجتمع الجمع على تركه وليجوز التكلم في هذا
الفن من السامع اهل في الجرح والتعديل فانه ان عده
بغير ثبوت كان المثبت حكما ليس بثابت فيجوز
عليه ان يدخل في زمرة رواد حديثنا وهو يظن
انه كذب وان جرح بغير تحرر اقدم على الطعن
في مسلم برئ من ذلك وروى مسلم وروى عنه عليه
ساده ابداء الالفه تدخل في هذا تارة من الهوى
والغرض المكسب وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبا
وتارة من المخالفة في العقائد وهو موجود كثيرا
قد بما وحديثنا ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك
فقد قد منا تحقيق الحال في العمل برواية المتقدمة
والجرح مقدم على التعديل واطلق ذلك جماعة ولكن
يحمل ان صدر حديثنا من عارف بالسباب لانه ان كان

غير

غير مفسر لم يقدح في من ثبت عدالته وان صدر من غير
عارف بالسباب لم يعتبر به ايضا فان جرح المجروح عن
تعديل قبل الجرح فيه مجحولا غير مبين السبب اذا
صدر من عارف على المختار لانه اذا لم يكن فيه تعديل
فهو في خبر المجهول والمال قول المجرح اولى من اتمام
وما لا ابن الصلاح في مثل هذا الى التوقف فصل
ومن المهم في هذا الفن معرفة كنى المسلمين مما اشتهر
بهم وله كنية لا يوم من ان يؤتى في بعض الروايات
لشدة يقن انه اخر ومعرفة الهاء المكسنة وهو
وهو عكر الذي قبله ومعرفة من هم كنية وهم
قليل ومعرفة من اختلفت في كنية وهم كثير ومعرفة
من كثرت كناه كابن جريح كنيته ان ابوالوليد وابو
الحنا لدا وكثرت نعتهم والقاب ومعرفة من اوفقت
كنيته لهم ابيه كابي اسحق ابراهيم بن اسحق المدني احد
اتباع التابعين وفائدة معرفة نفي الغلط عن نسبة
الى ابيه فقاذا اجزنا ابن اسحق فنسب الى الضعيف وان
الصواب اجزنا ابواسحق او بالعكر كاسحق بن ابي اسحق
السبيعي ووافقت كنيته كنيته زوجته كابي ايوب الانطلي
واما ايوب صحابي ان مشهور ان اوافقهم شيخه ابيه

كالربيع ابن النسر عن انس هكذا يأتي في الروايات فيظن
 انه يروي عن ابيه كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد
 عن سعد وهو ابوه وليس انس شيخ الربيع والده بل ابن
 بكره وشيخه ايضا روى وهو انس ابن مالك الصحابي
 المشهور وليس الربيع المذكور من اولاده ومن معرفة
 من نسب الى غير ابيه كالمقداد ابن الاسود نسب الى الاسود
 الزهري لكونه تبنيا وانما هو المقداد ابن عمرو والى ام
 كاهن عليه هو سليمان بن ابراهيم بن مقسم اخذ الثقة
 وعليه لم اتم شهر بها وكان لا يجب ان يقال له ابن عليته
 ولهذا كان الشافعي رحمه الله يقول اخبرنا سليمان بن
 يقال له ابن عليته او نسب الى غير ما يستحق الى الفهم
 كالخوادم ظاهره انه منسوب الى من اعتمها او بيعها
 وليس كذلك وانما كان بجالسهم فنسب اليهم وكسبوا
 التيمم لم يكن من بني التيمم ولكن نزل فيهم وكذا من
 الى حجة فلا يؤمن التيمم بمن وافقهم وسلم ابيه لهم
 الجدة المذكورة ومعرفة من اتفق لهم ولهم ابيه وحده كالجد
 ابن الحسن بن الحسن علي بن ابي طالب وقد يقع اكثر
 من ذلك فهو فروع المسلسل وقد يتفق عليهم ولهم الاب
 مع لهم الجدة ولهم الاب فصاعدا كما ياتي من الكندي هو

زيد

زيد ابن الحسن بن زيد بن الحسن او يتفق لهم الراوي
 ولهم شيخه وشيخه فضا عدا كمران عن عمران
 الاول يعرف بالقصير والثاني ابو رجاء العطاردي
 والثالث ابن حصين الصحابي وكسبوا عن سليمان
 الاول ابن ابن حماد بن ايوب الطبراني والثاني ابن حماد
 الواسطي والثالث ابن عبد الرحمن الدمشقي المعروف
 بابن نبت شرجيد وقد يقع ذلك للراوي وشيخه معا
 كما في العلل الهمداني العطار والمشهور بالرواية
 عن ابي علي الاصبهاني الخداد وكل من رآهم الحسن بن احمد
 بن الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد فاتفقا في ذلك
 واختلفا في الكنية والنسبة الى البلد والقبيلة وصنف
 فيه ابو موسى الدقي جزء حافظ ومعرفة من اتفق
 عليهم شيخه والراوي عنه وهو نزيه لطيف لم يتعرض
 له ابن الصلاح وقال انه رفع اللبس عن من يظن
 ان فيه تكرارا وانقلبا بان من امثلة البخاري عن مسلم
 وروى عنه مسلم في صحيحه بن ابي ابيهم الفزاري البصري
 والراوي عنه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح
 وكذا وقع ذلك لعبد بن حميد ايضا وروى عن مسلم بن ابراهيم
 وروى عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديثا بهذه الترجمة

بعضها ومنها يحيى بن أبي بكر كثير دوى عنه هشام
وروى عنه هشام فشيخ هشام بن عروة وهو من أقرانه
والراوى عنه هشام بن أبي عبد الله الدستوائى ومنها
أبو جريح دوى عن هشام وروى عنه هشام فالأعلى ابن
عروة والأدنى ابن يونس الصنفان ومنها الحكم بن عتيبة
دوى عن ابن أبي ليلى وعنه ابن أبي ليلى فالأعلى عبد الرحمن
والأدنى محمد بن عبد الرحمن المذكور وامتثلته كثيرة
ومن المهتم في هذا الفن معرفة الأسماء المجردة وقد جمعها
جماعة من الأئمة فمنهم من جمعها بغير قيد كالأبي سعد
في الطبقات وابن أبي خيثم والجاري في تاريخيهما وابن
خاتم في الجرح والتعديل ومنهم من أفاض الثقات كالإمام
وابن حبان وابن شاهين ومنهم من أفاض المجرحين كابن
عدي وابن حبان أيضاً ومنهم من قيدها بكتاب مختصر
كرجال البخاري في فضائل الأئمة ورجال أبي بكر بن
منجية ورجالهما معاً في الفضل بن طاهر ورجال
أبي داود وأبي علي الجبائي وكذا رجال الترمذي ورجال
النسائي للجماعة من المقاربة ورجال السنة الصحيحين
وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بعد الفقه
المقدس وكتب الأكمال ثم هذب المزق وتقدب الأكمال

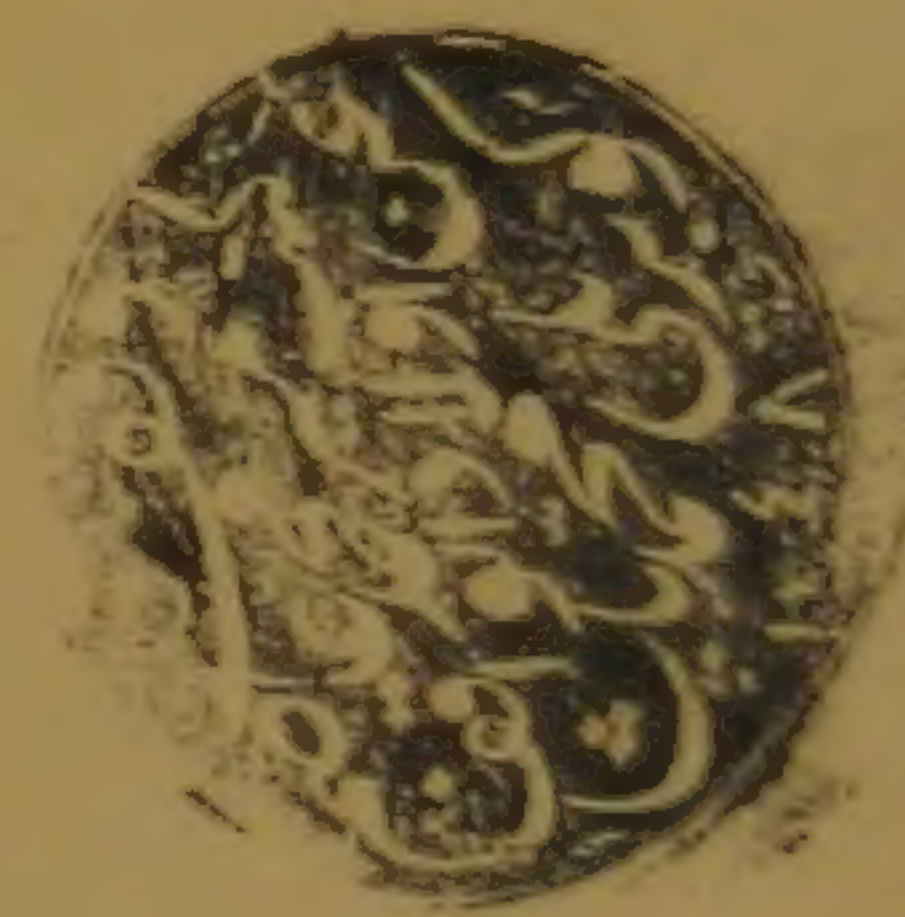
وقد

وقد اقتصم وروى عنهم شيئاً كثيراً وكتبته تهذيب
الشريفة وجاء مع التمهيد عليهم من الزيادة وقد وثق
الأصل ومن المهتم أيضاً معرفة الأسماء المفردة وقد وثق
فيها الحافظ أبو بكر أحمد بن هروى البردنجي فذكر
شيئاً يعقبوا عليهم بعضها من ذلك قوله حفص بن سنان
بفتح المهملة وسكون الفين المعجمة بعد هاء الهمزة
ثم باء كياء النسب وهو لم يلق بلفظ النسب وليس
هو فرداً في الجرح والتعديل لابن أبي خاتم الصفدي والكوفي
وثقة ابن معين وفرق بينه وبين الذي قبله فضعفه
وفي تاريخ العقيلي حديثه غير محفوظ انتهى والله
هو الذي ذكر ابن أبي خاتم وأما كون العقيلي ذكره حديثه
في الضعفاء فإما هو للحديث الذي ذكره وليس إلا أنه
منه بل هو من الراوى عنه عتيبة ابن عبد الرحمن والله أعلم
ومن ذلك سند بالمهملة والنون يوزن جعفر وهو
مولد نبأ الجدا مولى صحبة ورواية والمشهور راسه
يكنى أبا عبد الله وهو لم يسم به غيره فيما نقل
لكن ذكر أبو موسى في الذيل على معرفة الصحابة لابن مندة
سنداً أبو الأسود وروى عنه حديثاً وتعقب عليه ذلك
هو الذي ذكره ابن مندة وقد ذكر الحديث المذكور بحديث

الزبيح الجبري وناريج الصحابة الذين نزلوا مصر في ترجمة
سند ومولى زبناء وقد حردت ذلك في كتابي في الصحابة
وكذا معرفة الكني المجردة واللقاب وهي نادرة تكون بلفظ
الاسم ونادرة بلفظ الكنية وتقع نسبة الى عاهة كالأشتر
او حرفه وكذا الانسان وهي نادرة تقع الى القبائل وهي
في المتقدمين اكثر بالنسبة الى المتأخرين ونادرة الى
الاولاد وها من المتأخرين اكثر بالنسبة الى المتقدمين
والنسبة الى الوطن اعم من ان يكون بلاد او ضياعا او مكانا
او مجازة ويقع الى الصناعات كالحياطة والحرف كالبرار
ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالكماء وقد يقع الاستنباط
القابا كما لدن المخلد انطلقوا في كان كوفيتا ويلقب بالقرواني
وكان يفض منهن ومن المهم ايضا معرفة انسان ذلك
اي الالقياب ومعرفة المواضع من اعلى ومن اسفل بالرقى او
الخلف او بالسلام لان كل ذلك يطلق عليه مولى ولا يعرف
تميز ذلك الا بالتصميم عليه ومعرفة الاخوة والاخوان
وقد صنف في القدماء كعلي بن المديني ومن المهم ايضا
معرفة ادب الشيخ والطالب وبتكر كان في تصحيح النسخ
والعلم به من اعراض الدنيا وتحسين الحاد والمخلوق وتيفر
الشيخ بان يسمع اذا اجتمع اليه ولا يحدث ببلد فيم اولى

منه اولى بدريه البه ولا يترك العلماء احد بنيت في عدة
وان ينظره ويجلس به فاد ولا يحدث قائما ولا سجدا ولا
في الطريق الا ان اضطر الى ذلك وان يجتنب عن الحديث
اذا احتجى التغيير والنسيان المزمع او هم واذ اتخذ
مجلس الاملاء ان يكون له مستمل يلفظ وينفرد الطالب
بان يوقر الشيخ ولا يفجره ويرشد غيره لمعلمه ولا بدع الا
استفاد لحيثا او تكبر وتكتب معلمه تاما ويعتني
بالتقييد والقبض ويذكر بحقوقه ليرشخ في ذهنه
ومن المهم ايضا معرفة سن التمد والاداء والاصح اعتبار
سن التمد بالتميز هذا في السماع وقد جرت عادة المحدثين
باحضارهم الاطفال مجالس الحديث ويكتبون لهم انهم
حضروا ولا بد في ذلك من اجازة السمع والاصح في سن
الطالب بنفسه ان يتأهل لذلك ويصح تخذ الكافرا ايضا
اذا اداه بعد سلامه وكذا الفاسق من باب الاول اذا اداه
بعد توبته وبثوت عدالته واما الاداء فقد تقدم انه
لا يختص امره بمن معين بل يقيد بالاختيار وبالناهل
لذلك وهو مختلف باختلاف الاشخاص وقال ابن الخلد
اذا بلغ الحرفين ولا ينكر عنه الاربعين وتعقب بمن
حدث قبلها كما لك ومن المهم معرفة صفة كتاب الحديث

وهو يكتب مفترا مبنيا وشكل المشكل منه وينقله ويكتب
 الساقط في المكتبة اليمنى ما دام في السطرين والافق
 اليسرى وصفة عرضة وهو مقابلته مع الشيخ المسح
 اومع ثقتة غيره اومع نفسه شيئا فشيئا وصفة كما
 بان لا يتشأ غل بما يجد به من نسخ او حديث او نظير وصفة
 كلما علم كذلك وان يكون ذلك من اصله الذكي فبه ومن
 فراء فويل على اصله فان تغذر فليجبره بالا جازة لما خالف
 ان خالف وصفة الرحلة فيه حيث يستدئ بجديت
 اهل بلد فيستوعب ثم يرحل فيقتل في الرحلة ما ليس
 عنده ويكون اعتناؤه بتكثير المسح اول من اعتناؤه
 بتكثير الشيوخ وصفة تصنيفه وذلك اما على السانيد
 بان يجمع مسنده كل صحابي على حدة فان شاء رتبته على رتبة
 وان شاء رتبته على حروف المعجم وهو الاسهل تشا ولا او تصنيفه
 على الابواب الفقريه او غيرها بان يجمع في كل باب ورد فيه
 مما يدل على حكمه اثباتا او نفي والاود ان يقتصر على ما صح
 اوحسن فان جمع الجميع فليتبين عليه الضعيف او تصنيفه
 على العلل فيذكر المتن وطرقه وبيان اختلاف نقله
 والاحسن ان يرتبها على الابواب ليسهل تشاؤها
 او يجمع على الاطراف فيذكر طرف الحديث الدان على بقية



ويجمع

الكتاب

ويجمع السانيد اما مستوعبا واما متقيدا يكتب
 مخصوصه ومن المهم معرفة بسبب الحديث وقد صنف
 فيه بعض شيوخ القاضى ان يعلى بن الفراء الخليل وهو ابو
 حنيفة العسكري وقد ذكر الشيخ تقي الدين ابن دقيق
 العيد ان بعض اهل عصره شرع في جمع ذلك وكانه ما روى في
 العكر المذكور وصنفوا في غالب هذه الانواع على ما
 غالبها وهي اذ هذه الانواع المذكورة في هذه الخاتمة المذكورة
 نقل محصر ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل وحرفها
 متعسر فليراجع لها بسوطها بها ليحصل الوقوف
 على حقايقها والله الموفق والمها دى لاله الا هو عليه
 توكلت واليه ايت وحسبنا الله ونعم الوكيل اخرتوضيح
 نجيبه الكفر قال مؤلف ابغاه الله تعالى مؤلف بمشر

